مركز الميزان لحقوق الإنسان

ضـــد الصمـــت

تقرير توثيقي حول:
انتهاكات حرية التعبير عن الرأي والعمل الصحفي في قطاع غزة
يغطي الفترة من 1 يناير(كانون ثاني) 2007، إلى 31 مارس (آذار) 2008

غزة 3 أيار(مايو) 2008

فهرس المحتويات

مقدمـة 3
دور وسائل الإعلام الحرة في الدولة 4
حرية التعبير والعمل الصحفي في المعايير الدولية 6
القانون الدولي لحقوق الإنسان: 6
القانون الدولي الإنساني: 8
قرارات المحاكم الدولية: 9
حرية التعبير والعمل الصحفي في القانون الفلسطيني 10
انتهاك حرية التعبير عن الرأي والعمل الصحفي..... 12
انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي: 12
الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية وتداعياته على حرية العمل الصحفي: 13
استهداف الصحفيين بالقتل والإصابة: 14
الانتهاكات الفلسطينية بحق حريتي التعبير والعمل الصحفي: 18
القتل أو إطلاق النار:..... 19
الاحتجاز والقبض والاختطاف:..... 19
الضرب والإهانة: 24
التهديد والتخويف: 26
مصادرة مواد ومعدات وأجهزة صحفية:..... 26
اعتداءات على مؤسسات صحفية: 27
منع من النشر أو البث والتوزيع، والتغطية الصحفية:..... 30
اعتداءات على خلفية التعبير عن الرأي..... 31
الخلاصـــة 33

مقدمـة

شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الانتهاكات الموجهة ضد حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة، هددت الأسس التي تقوم عليها حرية العمل الصحفي، وأضعفت من قدرة وسائل الإعلام على نقل مجريات الأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت نفسه أضعفت من قدرة وسائل الإعلام على الإسهام في تعزيز السلم الأهلي واستقرار المجتمع الفلسطيني.

يظهر التقرير استهداف قوات الاحتلال للصحفيين ومنعهم من تأدية مهامهم عبر استهدافهم بالقتل والإصابة، ومنع وصولهم إلى المعلومات بما في ذلك منع وصولهم إلى المناطق التي تشهد عمليات عسكرية، الأمر الذي يأتي في سياق متصل من انتهاكات تلك القوات الجسيمة لمبادئ وقواعد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وليس أدل على ذلك من استهداف المصور الصحفي غانم بإطلاق نار مكثف بشكل متعمد، وسقوط الصحفي فضل شناعة شهيداً للحرية وشاهداً على الجرائم الإسرائيلية الموجهة ضد الصحفيين. كما يظهر الممارسات الفلسطينية، التي لم تكن أقل وطأة في استهداف الصحفيين.

يسعى التقرير إلى إلقاء الضوء على حالة الحق في حرية التعبير من خلال استعراض واقع العمل الصحفي وحرية عمل الصحفيين ووسائل الإعلام في الأراضي الفلسطينية، وعليه فإن أي محاولة على هذا الصعيد لا بد وأن تتناول سلوك وممارسات الأطراف المختلفة التي تعتبر مؤثرة في إعمال حقوق الإنسان وفي حرية العمل الصحفي. فالمسئولية الأولى تقع على عاتق قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تتحمل مسئولية احترام قواعد القانون الدولي الإنساني في تعاملها مع السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية وفي الوقت نفسه تتحمل واجب احترام حقوق الإنسان وإعمالها كونه المتحكم الفعلي في قطاع غزة جواً وبراً وبحراً، وفي حرية حركة سكانه والبضائع منه وإليه تحكماً مطلقاً.

كما تتحمل السلطات الفلسطينية المسئولية تجاه ضمان احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة بما فيها حرية العمل الصحفي، كونها تمارس السلطة في مناطقها، وتسن القوانيين والتشريعات وتطبقها في حدود المناطق الخاضعة لسيادتها. وبالتالي فإن إعمال مبدأ سيادة القانون واحترام الحريات هو جزء أساسي من واجباتها التي يفضي التقاعس عنها إلى انتهاك حقوق الإنسان وحرية العمل الصحفي.

يحاول التقرير أن يرصد الانتهاكات الموجهة ضد حرية الرأي والتعبير وحرية العمل الصحفي من قبل قوات الاحتلال والسلطة الوطنية الفلسطينية وغيرها من الأطراف المحلية في قطاع غزة، وهذا مرده لانحصار عمل المركز في قطاع غزة، ولاسيما في مجال الرصد والتوثيق. وهذا لا يعني مطلقاً أن الحالة في الضفة الغربية ليست محل انتقاد حيث تحدث انتهاكات متعددة، وأحياناً وقد تفوق نظيرتها في قطاع غزة.

دور وسائل الإعلام الحرة في الدولة

يلعب الإعلام دوراً محورياً ومؤثراً في حياة الشعوب والدول, يتعاظم أثره يوماً بعد يوم، مع استمرار تطور ثورة الاتصالات التي مكنت وسائل الإعلام المختلفة من الوصول إلى الأحداث ونقلها دون أن تتقيد بمحددات المكان والزمان. وقد تنبهت الأمم المتحدة لأهمية الإعلام، معتبرةً إياه حق من حقوق الإنسان الأساسية، وذلك في قرار جمعيتها العامة (رقم 59) عام 1946، الذي ينص على أن **"حرية الإعلام حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لها".**

وتعددت الأدوار التي تلعبها الصحافة في الأنظمة الديمقراطية، فبالإضافة إلى الأدوار المعروفة كتقديم المعلومات التي تساعد الجمهور على اتخاذ القرار، والتثقيف والتوعية، والمساهمة في تشكيل رأي عام حول القضايا العامة المطروحة، والتسلية، طال دورها النظام السياسي والاقتصادي والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات، وأصبح دورها بالغ الأثر في خدمة قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية ومحاربة الفساد، وتعزيز الحكم الصالح، ويمكن وصف علاقة الصحافة الحرة بحقوق الإنسان على النحو الموجز الآتي[1]:

1. ترتبط حرية العمل الصحفي ارتباطاً وثيقاً بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية، كالحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في الوصول إلى المعلومات ونقلها وتداولها، وهذه حقوق لا يمكن ضمان احترامها دون حماية حرية العمل الصحفي.
2. إثارة القضايا المتعلقة بالوضع الإنساني، لاسيما في مناطق النزاع والصراعات المسلحة، التي يقع المدنيون ضحايا لها، وتؤثر على حياتهم ومستوى معيشتهم، وربما كانت الأراضي الفلسطينية واحدة من الشواهد على الدور البارز لوسائل الإعلام في إظهار حجم المعاناة التي تلحق بالمدنيين جراء الحصار والإغلاق واعتداءات قوات الاحتلال الأخرى.
3. كشف النقاب عن الممارسات التي تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان، سواء ما يتعلق منها بالانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، كجرائم القتل العمد والإعدام خارج نطاق القضاء، والاعتقال التعسفي وممارسة التعذيب وهدم وتجريف الأراضي الزراعية واستهداف الممتلكات الخاصة والمنشآت المدنية بالتدمير. وقد لعب الإعلام دوراً في إظهار حقيقة سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل لعب دوراً في الضغط على قوات الاحتلال لممارسة تحقيقات – وإن كانت في معظمها شكلية – مع جنودها وضباطها حول مخالفات جسيمة ارتكبت في التعامل مع المدنيين الفلسطينيين.
4. تلعب وسائل الإعلام دوراً في تعميم المعرفة، الأمر الذي يسهم في خلق حالة من التضامن الدولي مع الضحايا، وربما كان ما يجري في فلسطين والعراق وغيرها من الدول، مؤشراً واضحاً على الدور المهم والبنّاء الذي لعبته وسائل الإعلام في فضح جرائم كانت تجري على قدم وساق بحق السكان المدنيين، وتفعيل الحركات الدولية المساندة للضحايا.
5. متابعة سلوك الحكومات وسلطاتها والكشف عن قضايا تنطوي على فساد مالي أو اداري، من قبيل استغلال النفوذ، والإثراء غير المشروع، وتبديد ثروات الدول، وهي واحدة من أهم معوقات التنمية في العالم الثالث، الأمر الذي يلقي بظلال سلبية على حالة حقوق الإنسان، خاصة على مستوى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
6. لفت أنظار صنّاع القرار إلى ممارسات تتجاوز القانون، أو تنطوي على تمييز بين المواطنين، أو استشراء الفساد في مؤسسة ما، الأمر الذي يشكل مقدمة للمحاسبة والتقويم إذا كانت هذه الأفعال فردية، أو على الأقل لا تمثل سياسة رسمية. وكذلك تقوم الصحافة بلفت نظر العامة وكذلك صناع القرار والمشرعين الى ضرورة صياغة تشريعات وقوانين ما لتتجاوب مع احتياجات السكان أو تعديل تشريعات قائمة بحيث تكون أكثر تجاوباً مع تلك الحاجات.

[1] مقتطفات من بيان صحفي رقم 2007/41 صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للصحافة بتاريخ 2008/5/3.

7. تلعب الصحافة الحرة دوراً خلاقاً في نشر قيم التسامح والتعدد والحق في الاختلاف وتقبّل الآخر، بل وتتيح المجال إلى نبذ العنف والاحتكام إلى الحوار كوسيلة لحل الخلافات أياً كانت.

ومن نافل القول أن الإعلام الحر والموضوعي، من شأنه أن يلعب دوراً تغييراً نحو الديمقراطية ومحاربة الفساد، فيما الإعلام المقيد ومسلوب الحرية يلعب دوراً مغايراً، حيث يتحول بوق للسلطة المهيمنة أو إلى منابر لتأجيج الصراعات أياً كان طابعها، وفي الوقت نفسه يصبح هو ذاته عرضة للاستهداف.

كما أن علاقة الإعلام بسيادة القانون علاقة جدلية لا تنفصم عراها، فكما أسلف التقرير فإن الإعلام يفضح الممارسات التي تتجاوز القانون ويحض على اتخاذ اجراءات قانونية لإعادة ما تم تجاوزه، وبالتالي فهو يلعب دوراً بارزاً في تعزيز سيادة القانون، ولكن الإعلام لا يمكنه أن يلعب الدور الإيجابي البنّاء دون وجود ضوابط قانونية تنظم عمله وعمل المكلفين بإنفاذه، وتضع المحددات التي تضمن عدم خروجه عن هذه الضوابط، بما يحمي حقوق الآخرين وأمن وسيادة الدول. وهو ما يحاول هذا التقرير أن يبرزه من خلال رصده للواقع الإعلامي بما له وعليه منذ يناير 2007 وحتى 31 مارس 2008.

حرية التعبير والعمل الصحفي في المعايير الدولية

وفرت المعايير الدولية لحقوق الإنسان لحرية التعبير عن الرأي، وحرية العمل الصحفي، حيث تعتبر حرية التعبير عن الرأي وحرية الوصول إلى المعلومات وتداولها ونشرها وإشاعتها وحرية اعتناق الأفكار، مبادئ مؤسسة لحرية الصحافة والإعلام. ويعتبر الحديث عن حرية الصحافة والإعلام دون احترام وضمان حماية تلك الحقوق أمر مشكوك فيه. وعليه يحاول التقرير أن يبرز أهم المعايير التي تضمنها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

القانون الدولي لحقوق الإنسان:

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[2]، الوثيقة الأولى التي حمت الحق في حرية التعبير عن الرأي وحرية العمل الصحفي ووضعت دعائمه، كما أسست لما تلاها من اتفاقيات وإعلانات حقوق الإنسان المختلفة. وربما لم يورد الإعلان نصاً صريحاً يتحدث فيه عن العمل الصحفي وحريته أو عن حرية الصحافة، ولكنه أرسى القواعد التي بدونها لا يمكن الحديث عن صحافة حرة، أو عن حرية عمل الصحفيين. وتعتبر المادة رقم (19) من الإعلان من أهم المواد التي جمعت هذه القواعد، حيث يرد في نص المادة رقم (19) أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

والمتأمل في نص هذه المادة يقف على حقيقة أنها لم تقتصر على حرية تعبير الأفراد عن رأيهم، بل على حقهم في اعتناق آراءهم دون مضايقة، وهذا يعطي ضمانات لحق كل إنسان في تبني الأفكار والآراء التي يعتقد بصحتها وصوابيتها، وهنا يظهر إطلاق الحرية للإنسان في تكوين رأيه وأفكاره بشكل مستقل عن السلطة وعن السائد في المجتمع.

كما تتجاوز هذه المادة الحق في التعبير عن الرأي وتكوين الأفكار، لتمتد إلى الحق في البحث عن المعلومات والأخبار (تلمسها) وكذلك الأفكار، وهي تؤسس للحق في الوصول إلى المعلومات، وهو حق يعد من القواعد التي تعتبر أساساً لحرية الصحافة والعمل الصحفي، لأن فرض قيود أو منع وصول الإنسان إلى المعلومات يسهم في تعقيد عمل الصحافة ويجعلنا نتحدث عن صحافة أخرى غير الصحافة الحرة التي تسهم في تطوير المجتمعات، بل ويذهب البعض إلى أن تقييد حق الوصول إلى المعلومات يحول الصحافة والصحفيين إن وجدوا إلى أبواق للنظام السياسي القائم، الذي يمنحهم ما شاء من معلومات ويحظر عليهم الوصول إلى غيرها. وتضيف المادة نفسها حقاً آخراً يعتبر جوهر حرية العمل الصحفي، إذ أنها تدعو للتساؤل عن قيمة المعلومات التي قد يصل إليها الصحفي، إن لم يكن بمقدوره أن ينقلها للآخرين. وتفتح المادة الباب واسعاً أمام أشكال النشر المختلفة والتي أصبح يعج بها العالم، فالنشر وفقاً لنص المادة "بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود" يعتبر نصاً جامعاً، فأية وسيلة متوفرة لنقل المعلومات ونشرها هي متاحة ويحق للإنسان أن يستخدمها في نقل أفكاره. ويُلاحظ أن وسائل النشر كانت محدودة زمن صدور الإعلان، ولكنه ضَمِنَ الحق في استخدام الوسائل التي لم تكن موجودة في حينه باستخدام هذا النص الجامع.

وجاء العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[3] ليؤكد في المادة (19) المبادئ الواردة في الإعلان العالمي نفسها. ويعتبر إصرار العهد على استخدام رقم المادة نفسه إشارة واضحة إلى أثر الإعلان ودوره كمؤسس. والمتفحص لنص المادة في العهد لا يجد فروقاً جوهرية من حيث الحريات التي أتاحتها المادة نفسها في الإعلان، وما يجده لا يعدو كونه تأكيداً وتوضيحاً لما ورد فيها، هذا بالإضافة إلى بعض الضوابط، التي يرجع بعضها إلى الطبيعة

[2] اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948

[3] اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر1966 تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976، وفقا لأحكام المادة 49

الإلزامية التي يتمتع بها العهد من الناحية القانونية. فمثلاً تضيف الفقرة الثانية من المادة (19) من العهد إطاراً عاماً لأشكال النشر "على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها" ويعاود التأكيد على أية وسيلة يختارها، وهنا يعتقد أن الإضافة تجاوزت ضمان حرية العمل الصحفي إلى إتاحة فرصة نقل الأفكار عن طريق المصنفات الفنية، والقالب الفني كلمة تجمع أشكال الفن كافة. وعليه فقد أضاف العهد إطاراً أوسع لوسائل النشر، مع محافظته وتأكيده على أية "وسيلة أخرى يختارها".

وبالنظر إلى الطبيعة الإلزامية للعهد، ووجود آليات لمراقبة مدى احترام الدول لالتزاماتها بموجبه، وفي الوقت نفسه ما ظهر من خلال التجربة العملية من استغلال سيئ للحرية المتاحة، الأمر الذي دفع باتجاه وضع ضوابط من شأنها أن تحمي الصحفي وأن تحمي سمعة الآخرين وتحافظ على الآداب العامة والأمن، ويؤكد العهد على "شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية" ويحدد مفهوم الضرورة والهدف من الضوابط التي تحد من الحرية في "احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة".

وفي السياق نفسه، ضمان أن لا تتحول حرية الصحافة إلى محرض على الترويج للحرب والتحريض عليها أو على الكراهية والتمييز، يؤكد العهد على أن إطلاق الحرية يجب أن يرافقه ضوابط، وإلا تحول الأمر إلى فوضى عارمة، وانقلبت المقاصد إلى نقيضها حيث تؤكد المادة (20) من العهد على "تحظر بالقانون أية دعاية للحرب، تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف".

وهذا أمر ربما عايش الفلسطينيون في قطاع غزة تجربة تثبت أهميته وقيمته، فكما أن غياب القانون والضوابط أدى إلى انتهاكات لحرية التعبير عن الرأي وحرية العمل الصحفي، فإن عدم إعمال القانون وغياب الضوابط تسبب في أن يتحول الدور الذي لعبه بعض الصحفيين والمؤسسات الإعلامية إلى دور سلبي، أسهم في تأجيج الكراهية وحرض على العنف. عليه فإن الضوابط هي أمر ضروري لاحترام الحريات ولضمان أن تترافق الحرية مع المسئولية. ومن نافل القول أن الموازنة بين الحرية ومحدداتها أمر ضروري بحيث لا تقوض المحددات من جوهر الحرية، وإنما تسعى إلى حمايتها وضمانها.

وبالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإن هناك جملة من القرارات التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإضافة إلى الإعلان بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض علي الحرب، التي تؤكد على أن:

1. حرية تداول المعلومات هي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات ... وأن أحد العناصر التي لا غني عنها في حرية الإعلام هو توافر الإرادة والقدرة علي عدم إساءة استعمالها[4].
2. إسهام وسائل إعلام الجماهير في تعزيز التفاهم والتعاون علي الصعيد الدولي، خدمة للسلام ولرفاهية البشر، وفي مناهضة الدعاية المؤيدة للحرب والعنصرية والفصل العنصري والكراهية بين الأمم[5].
3. ويأتي الإعلان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[6]، ليؤكد على المبادئ التي تضمنتها المعايير الدولية ويؤكد على حرية الصحافة وواجب حماية الصحفيين، وبيستعرض التقرير أبرز ما جاء فيه على النحو الآتي:

أ- إن دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب، يقتضي تداول المعلومات بحرية ونشرها على نحو أوسع وأكثر توازناً.

ب- إن ممارسة حرية التعبير عن الرأي وحرية الإعلام، هي عامل جوهري في دعم السلام والتفاهم الدولي.

---

[4] القرار 59 (د-1) الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1946

[5] القرار 4-301 الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو عام 1970

[6] إعلان بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض علي الحرب أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته العشرين، يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1978

ت- ضمان حصول الجمهور على المعلومات عن طريق تنوع مصادر ووسائل الإعلام المهيأة له، يتيح لكل فرد التأكد من صحة الوقائع وتكوين رأيه بصورة موضوعية في الأحداث. ولهذا الغرض يجب أن يتمتع الصحفيون بحرية الإعلام وأن تتوافر لديهم أكبر التسهيلات الممكنة للحصول علي المعلومات. إسماع صوت الفئات والشعوب المقهورة التي تناضل ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي وجميع أشكال التمييز العنصري والقهر، والتي يتعذر عليها جعل صوتها مسموعا في بلادها.

ث- لا بد أن يتمتع الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام الذين يمارسون أنشطتهم في بلادهم أو في خارجها بحماية تكفل لهم أفضل الظروف لممارسة مهنتهم.

ج- تسهم وسائل الإعلام - عن طريق نشر المعلومات عن مطامح جميع الشعوب وتطلعاتها وثقافاتها ومتطلباتها - في إزالة الجهل وعدم فهم الشعوب لبعضها البعض، وفي توعية المواطنين في كل بلد باحتياجات البلاد الأخرى وتطلعاتها، وفي كفالة احترام حقوق وكرامة جميع الأمم وجميع الشعوب وجميع الأفراد دون تفرقة بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الجنسية، وفي استرعاء الانتباه إلى الشرور الكبرى التي تكدر الإنسانية كالبؤس وسوء التغذية والمرض.

ح- من الضروري، لكي تحترم حرية الرأي والتعبير والإعلام ولكي يعكس الإعلام كل وجهات النظر، نشر وجهات نظر أولئك الذين قد يرون أن المعلومات التي نشرت أو أذيعت على الملأ بشأنهم قد ألحقت ضرراً جسيماً بالنشاط الذي يضطلعون به في سبيل دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان أو في سبيل مكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب.

خ-

القانون الدولي الإنساني:

لم يغفل القانون الدولي الإنساني توفير الحماية للصحافيين باعتبارهم أشخاصاً يقومون بأداء مهام خطرة أثناء تغطيتهم للنزاعات المسلحة، فهم يتمتعون بالحماية القانونية العامة التي تشمل جميع المدنيين، باعتبارهم أشخاصاً مدنيون وليسوا أهدافاً عسكرية وفقاً لنص الفقرة الأولي من المادة (50) من البرتوكول الأول[7] الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، بالإضافة للحماية الخاصة المتمثلة في الحصانة من الأعمال الحربية التي ترتكب من قبل الأطراف المتنازعة، نظراً لطبيعة أعمالهم الخطرة في تغطية الأعمال العدائية المباشرة أثناء النزاعات المسلحة، بالإضافة لوقوعهم ضحية للأعمال التعسفية في مناطق العمليات العسكرية، حيث كرسُت تدابير الحماية للصحافيين بموجب البروتوكول الأول في المادة (79) والتي نصت علي: "1_ يعد الصحافيون الذين يباشرون مهام مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصا مدنيين ويجب حمايتهم بهذه الصفة..، دون الإخلال بحق المراسلين الحربيين المعتمدين لدي القوات المسلحة في الاستفادة من الوضع المنصوص عليه في المادة الرابعة(1/4) من الاتفاقية الثالثة الخاصة بالأسري، و يجوز لهم الحصول على بطاقة هوية تشهد على صفتهم كصحافيين".

وباستقراء نص المادة (79) المذكورة أعلاه نجد أن الحماية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني للصحافيين تتمثل في :

1. التزام الأطراف المتحاربة في أن يبذلوا ما في وسعهم لمنح الصحفيين قدراً معقولاً من الحماية ضد الأخطار التي ينطوي عليها النزاع تطبيقاً للقواعد العامة لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، والعمل علي تحذير الصحفيين حتى يبتعدوا عن مناطق الخطر، ومعاملتهم في حالة اعتقالهم معاملة مطابقة لما تقتضي به اتفاقية جنيف الرابعة في المواد (75-135) الخاصة بحماية السكان المدنيين ويعتبر أي هجوم متعمد عليهم يتسبب في جرهم أو قتلهم يعد جريمة حرب، إلا إنهم يفقدون حقهم في الحماية كمدنيين حال مساهمتهم ومشاركتهم في الأعمال الحربية.

[7] البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد القانون الدولي الإنساني المنطبق علي المنازعات المسلحة وتطويره، وذلك بتاريخ 8 حزيران/يونيه 1977. تاريخ بدء النفاذ: 7 كانون الأول/ديسمبر 1978، وفقا لأحكام المادة 95.

2. يتمتع الصحفيون الذين يقومون بمهام خطرة باحترام ممتلكاتهم بكاملها شرط أن لا تكون هذه الممتلكات ذات طبيعة عسكرية ، حيث تعتبر وسائل الإعلام أعياناً ذات طابع مدني وتتمتع بالحماية القانونية على غرار الأعيان والممتلكات الخاصة بالسكان المدنيين وتنطبق عليه قواعد الحماية الخاصة بذلك.
3. وجوب تأمين حماية أفضل للصحفيين الذين يباشرون مهام خطرة و خصوصاً المراسلون الصحفيون المعتمدون لدى القوات المسلحة فهم يحتفظون بوضعهم المدني برغم الترخيص الممنوح لهم من الجهات العسكرية، وبالمثل يجب احترام الصحفيين سواء كان بحوزتهم أو لم يكن لديهم بطاقة هوية تثبت أنهم صحفيون مكلفون بمهام خطرة.
4. في حال وقع الصحافيون المعتمدون من قبل وزارة الدفاع أو الذين يعدون مراسلي حرب والذين هم مخولون باللحاق بجيوش المحاربين في قبضة العدو أثناء سير العمليات العسكرية، يعتبرون أسرى حرب وتنطبق عليهم الأحكام الخاصة بمعاملة الأسري بموجب اتفاقية جنيف الثالثة، أما المراسلين المستقلون الذين يعتقلون في بلادهم أو أرضهم، فتطبق عليهم الأحكام الخاصة بالمدنيين المعتقلين في الأراضي المحتلة. أما الصحافيين التابعين لدولة ثالثة وليست طرفاً متحارباً، فإنهم يستفيدون من القوانين التي تسري عليهم وقت السلم، ويمكن اعتقالهم إذا كان لدى الدولة الحاجزة تهم كافية لإدانتهم، وإذا لم يكن الأمر وجب إطلاق سراحهم.

وبالرغم من عدم الإشارة إلى حماية الصحفيين في المنازعات المسلحة الغير دولية بموجب البروتوكول الثاني، إلا أن المعاملة الإنسانية المنصوص عليها بالمادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكول الثاني والحماية العامة للمدنيين الذين يعتبر الصحافيين جزءاً منهم، توفران لهذه الفئة من الأشخاص الحد الأدنى من الضمانات التي لا غنى عنها في الحروب الداخلية.

قرارات المحاكم الدولية:

ولترسيخ الحماية القانونية لعمل ومهام الصحافيين، أرست محكمة يوغسلافيا الجنائية الخاصة بمحاكمة مجرمي الحرب قاعدة قانونية من خلال تأكيدها علي أن "الصحافيين يقومون بمهام تخدم " مصلحة عامة " لأنهم يؤدون دوراً رئيسياً فهم يوجهون انتباه المجتمع الدولي للفظائع المرتكبة أثناء المنازعات ووقائعها، ولحماية قدرتهم على القيام بعملهم منحتهم المحكمة ميزة الحق في رفض الإدلاء بالشهادة في إطار الدعاوى القضائية المتعلقة بأمور مهنتهم، كما أكدت علي إنه لا يمكن أن يجبر الصحفي على الإدلاء بشهادته إلا إذا توافر شرطان معاً، أولاً: أن تمثل الشهادة مصلحة مباشرة وان تكون ذات أهمية خاصة في أمر من الأمور الأساسية المتعلقة بالقضية محل النظر. وثانياً: عدم إمكان الحصول على نحو معقول على دليل الإثبات المنتظر من مصدر آخر في القضية المنظورة والمتعلقة في النزاع المسلح".

المنظمات الدولية:

ونتيجة لازدياد عدد الضحايا من الصحافيين أثناء تغطيتهم للنزاعات المسلحة في المناطق التي تشهد الصراعات المسلحة، أصدرت منظمة "مراسلون بلا حدود " بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلي " إعلان بشان أمن الصحفيين ووسائل الإعلام في أوضاع النزاع المسلح" عام 2003 بهدف التذكير بمبادئ القانون الدولي الإنساني الخاصة بحماية الصحافيين في أوقات النزاع المسلح والمذكورة أعلاه.

حرية التعبير والعمل الصحفي في القانون الفلسطيني

شكّل القانون الأساسي الفلسطيني وتعديلاته الأساس الناظم لعمليات التشريع اللاحقة، كما أسس لحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمساواة بين المواطنين أمام القانون دون أي شكل من أشكال التمييز. ويظهر القانون الأساسي في بعض جوانبه تأثر المشرع الفلسطيني بمعايير حقوق الإنسان، كما عكس في بعض جوانبه محاولات جعل القوانين الفلسطينية موائمة للمعايير الدولية، وهذه الدلالات واضحة حتى على مستوى الشكل. وتنص المادة (9) من الباب الثاني على أن "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة"، وجاءت المادة (19)، وهي تحمل الرقم نفسه للمادة التي تؤسس لحرية الرأي والتعبير في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لتنص على "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون". وتجدر الإشارة إلى أن القانون الأساسي جاء لا حقاً لقانون المطبوعات والنشر الذي صدر بمرسوم رئاسي قبل تأسيس المجلس التشريعي الفلسطيني، عليه يحاول التقرير أن يعرض التشريعات الفلسطينية أو المطبقة في فلسطين، التي تتعلق بحرية العمل الصحفي.

تتميز التشريعات الفلسطينية أو المطبقة في فلسطين بواقع خاص، بحكم تعاقب الاحتلال على الأرض الفلسطينية، حيث سعت أغلب الأنظمة الحاكمة إلى تحقيق مصالحها الخاصة، عبر إصدار تشريعات و أوامر وقرارات ومنشورات تلبي حاجتها، كما منحت الجهات التنفيذية والأفراد الحاكمة سلطات واسعة شملت جميع مناحي حياة الأفراد في المجتمع. وكان لهذا العامل السياسي أثره المميز على حرية الرأي و التعبير. ففي الفترة السابقة على قانون المطبوعات و النشر رقم "9" لسنة 1995م[8]، تميزت القوانين والأنظمة والأوامر المتعلقة بالنشر والمطبوعات بسمة التحكم، فكانت البداية في عهد الإمبراطورية العثمانية، حيث لم تكن هناك تشريعات تفسح المجال لممارسة الحق في التعبير، بينما أفسحت التشريعات المطبقة في تلك الحقبة للسلطات العثمانية المجال واسعاً للتدخل في حرية الرأي أو التعبير. ثم استحدثت سلطات الانتداب البريطاني تشريعاً جديداً يقضي بتعديل وتوحيد التشريعات المتعلقة بطبع ونشر المطبوعات وفرضت بموجب هذا التشريع (قانون المطبوعات رقم 3 لسنة 1933) قيوداً وإجراءات مشددة على الطبع والنشر، ومنحت المندوب السامي سلطات واسعة في إغلاق أو تعطيل الجرائد، ومنع دخول الجرائد إلى البلاد. كما نصت على جرائم وعقوبات تؤثر سلباً على حرية الرأي أو التعبير. وبعد احتلال الجزء الأكبر من فلسطين في العام 1948 وإقامة دولة إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني، خضع السكان في الضفة الغربية للحكم العسكري الأردني حتى عام 1952، الذي استبدل بالحكم المدني حتى عام 1967، وخضع السكان في قطاع غزة لحكم الإدارة المصرية حتى احتلالها على أيدي قوات الاحتلال الصهيوني عام 1967، فانطبق على سكان الضفة الغربية القانون رقم "16" للعام 1955م، حتى نفاذ قانون الصحافة و النشر في عام 1967م.
أما في قطاع غزة، فقد حافظت الإدارة المصرية على تشريعات وقوانين الانتداب البريطاني بشكلها الجوهري، ولم تتدخل في إصدار التشريعات إلا فيما احتاجت إليه التطورات السياسية والإدارية، وبهذا فقد اتسمت هذه الفترة باستمرار سريان قوانين الانتداب البريطاني في الأحكام المتعلقة بحرية التعبير أو الرأي، مع إصدار بعض الأوامر و التعليمات، كالأمر رقم " 22" الخاص بالرقابة على كافة المطبوعات والكتابات والصور وجميع الأخبار والمعلومات، الذي بموجبه منح الرقيب العام حق تعطيل الجرائد والمطبوعات وضبطها.
وتميز عهد الاحتلال الإسرائيلي بإصدار أوامر عسكرية، قيّدت بموجبها الحق في التعبير وحرية الرأي ومنحت قيادة الجيش صلاحيات واسعة تشمل إصدار التراخيص وإلغائها والرقابة اليومية على الصحف.

[8] صدر قانون رقم (9) لسنة 1995 بشأن المطبوعات والنشر بمرسوم رئاسي له قوة القانون، وتجدر الإشارة إلى أن صدور القانون كان سابقاً على تأسيس المجلس التشريعي، لذا فهو لم يعرض عليه

أما في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد صدر القانون رقم "9" لسنة 1995م، الذي اشتمل على (15) مادة، ألغي بموجبة قانون المطبوعات رقم "3" لسنة 1993 الساري المفعول في قطاع غزة، وقانون المطبوعات رقم "16" لسنة 1967 الساري المفعول في الضفة الغربية.

وينص قانون المطبوعلت والنشر[9] على حرية الصحافة والإعلام، والحق في التعبير عن الرأي، ونظم الإجراءات الخاصة بإصدار الرخص وتعطيل صدور المطبوعة تعطيلاً مؤقتاً، كما اشتمل على منظومة من العقوبات في حال مخالفة أحكامه.

ومن الجدير ذكره أن القانون كفل لكل فرد الحق في تلقي المعلومات بالأشكال المختلفة، مكتوبة أو مطبوعة أو شفاهة، وبالوسائل المختلفة، إلا انه قيد ممارسة الحقوق بأحكام متعددة. كما كفل حرية ممارسة الصحافة في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات ونشر الفكر والثقافة في حدود القانون وفي إطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها. أما ما يؤخذ على هذا القانون فهو على النحو الآتي:

- انه استخدم بعض المصطلحات المرنة، التي يمكن استخدامها في حالات مختلفة، والتي تترك مجالاً للاجتهاد وإبداء الرأي، ومثال ذلك ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة "37" حيث تحظر على المطبوعة أن تنشر المقالات التي من شأنها الإساءة إلى الوحدة الوطنية أو التحريض، ومصطلح "الوحدة الوطنية" غير مانع حيث أنه يشكل قيداً خطيراً، غير محدد ومطاط، ويفتح باب التحكم واسعاً أمام القاضي، الأمر الذي قد يمنحه الحق في حظر النشر في حالات متعددة، تحت ذريعة مساسها بالوحدة الوطنية.
- تضمن القانون بعض الجمل والمصطلحات التي يكتنفها الغموض، حيث تنص المادة "35" على دار التوزيع أو كل من يريد أن يستورد مطبوعات دورية من مجلات وصحف وما شابهها الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام بذلك ولمرة واحدة، ومصطلح " ما شابهها" غير مانع ويحتمل حالات متعددة. كما تنص المادة "42/أ" على " تقوم المحكمة المختصة بالنظر في جميع المخالفات ..." ولم يتم تحديد المحكمة المختصة. يضاف إلى ذلك، عدم إصدار مذكرة توضيحية للقانون، سعياً لتوضيح أحكام القانون، وإزالة أي لبس في التفسير.[10]

ورغم غياب قانون فلسطيني ينظم العمل الصحفي على عموميته بحيث يشمل أنواع الصحافة والعمل الإعلامي كافة، كالصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية وغيرها من وسائل الإعلام، ولا سيما المواقع الإلكترونية والمدونات وما إلى ذلك. والحاجة إلى سن تشريع جديد يصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني بشأن الصحافة والنشر، يتم فيه مراعاة المعايير الدولية ذات العلاقة بحرية الرأي والتعبير، ويستند إلى ما تنص عليه المادة (19) من القانون المعدل للقانون الأساسي المشار إليها آنفاً. فإن قانون المطبوعات والنشر أسس لقواعد عامة من شأنها أن توفر حدوداً دنيا لحماية حرية الصحافة، وأن تضع الضوابط القانونية التي من شأنها ضمان إسهام الصحافة والإعلام في تعزيز الاستقرار والسلم، ومنعها من أن تتحول إلى مؤجّج للصراعات والفتن، في حالى جرى تطبيق القانون.

[9] قانون رقم (9) لسنة 1995 بشأن المطبوعات والنشر

[10] ورقة منشورة من إعداد المحامي جميل سرحان، العدد التجريبي الثاني، مجلة ميزان - ديسمبر 2006.

انتهاك حرية التعبير عن الرأي والعمل الصحفي

تعتبر الانتهاكات الموجه ضد الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية العمل الصحفي من الانتهاكات الأكثر شيوعاً في العالم، لأنها تشكل سلوكاً وممارسة شائعة لدى كل الأنظمة والسلطات التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، حيث أنه من نافل القول أن من يرتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، يسعى إلى إخفائها وعدم إثارة الرأي العام المحلي والدولي ضده، وأن لا يظهر بمظهر من يتحلل من التزامات وواجبات يفرضها عليه التزامه باتفاقيات دولية. وعليه فإن فضح ممارساته قد تجر عليه ضغوطاً دولية كبيرة، وقد تلحق الضرر بمصالحه الاقتصادية والسياسية.
عليه يمكن معرفة الدوافع الحقيقية لقوات الاحتلال من وراء استهدافها المنظم لحرية العمل الصحفي، الذي طال الصحفيين ومؤسساتهم، والمتمثلة في أحد أبرز أوجهها في محاولة منع نقل حقيقة ما يجري على الأرض إلى الرأي العام العالمي. وتشير المعطيات الميدانية إلى أن تلك القوات ترتكب انتهاكات جسيمة ومنظمة ترقى لمستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وهو أمر من شأنه أن يحرج ليس فقط دولة الاحتلال بل وتلك الحكومات التي تدعمها وتؤمن لها الغطاء السياسي والقانوني أمام شعوبها.
ولذلك يرصد هذا التقرير الانتهاكات الفلسطينية الداخلية سواء تلك التي قامت بها أجهزة السلطة الرسمية أو تلك التي قامت بها مجموعات مسلحة معروفة بتبعيتها لأحزاب أو حركات سياسية، أو تلك التي بقيت مجهولة الانتماء، بسبب نقص المعلومات المتوفرة والتي قد تثبت تبعيتها، أملاً في أن تسهم هذه المعلومات في تعزيز حرية الرأي، وتحسين الحماية للصحفيين من خلال إلقاء الضوء على الانتهاكات التي ترتكب بحقهم. وبينما قد تشترك الدوافع المحلية في استهداف حرية العمل الصحفي لجهة إخفاء حقيقة الممارسات، ولكن هناك أسباب أخرى دفعت إلى استهداف الصحفيين منها ما تعلق بمحاولات ابتزاز السلطة والضغط عليها من قبل مجموعات مسلحة ليظهر اختطاف الصحفيين الأجانب كمشكلة تواجه حرية العمل الصحفي. هذا بالإضافة إلى انتهاكات أخرى كانت المسئولة عنها عائلات وعشائر، والصراع السياسي الذي تطور إلى صراع مسلح بين حركتي فتح وحماس وما أفرزه من انتهاكات طالت الصحفيين وحرية عملهم.

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي:

تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية ضد المؤسسات الإعلامية والصحافيين الفلسطينيين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28. وتنوعت هذه الانتهاكات بين استهداف الصحافيين بالقتل والإصابة، والضرب والإهانة, والحجز والاستجواب, وتحطيم الكاميرات والمواد الصحفية أو مصادرتها، والمنع من دخول مناطق لتغطية الأحداث فيها. كما استهدفت مقار بعض وسائل الإعلام في القطاع بالقصف والتدمير. وواصلت قوات الاحتلال إجراءاتها الهادفة الى الحد من حرية الصحافة والصحافيين فمنعتهم من ممارسة عملهم من خلال اعتقالهم أو تخويفهم أو مصادرة معداتهم الصحافية. وبدا واضحاً استهداف قوات الاحتلال المتعمد للصحافيين بغض النظر عن جنسيتهم، على الرغم من أنهم يرتدون شارات تميزهم كصحافيين، في انتهاك جسيم ومنظم لقواعد القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان[11].
يشار إلى أن قوات الاحتلال لم تكتفِ بالاستهداف المباشر للصحفيين وحرية ممارسة عملهم وعمل المؤسسات الإعلامية، بل صعدت من استهدافها مستخدمة أشكال غير مباشرة كالحصار المشدد الذي حظر دخول المواد والمستلزمات الضرورية لعمل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، كما حرم الصحفيين أنفسهم من حرية السفر والتنقل. عليه يستعرض التقرير الانتهاكات الإسرائيلية على النحو الآتي:

[11] يذكر أن هذه السياسة متواصلة في الضفة الغربية، الأمر الذي يعززه بيان مركز الميزان رقم 2008/36 الصادر بتاريخ 2008/3/11 حول إغلاق قوات الاحتلال لإذاعتي صوت القدس والمجد المحليتين واعتقالها الصحفي حسن عبد الجواد عضو مجلس نقابة الصحفيين.

الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية وتداعياته على حرية العمل الصحفي:

منذ اندلاع الانتفاضة, فرضت قوات الاحتلال حصاراً على الأراضي الفلسيطينية المحتلة، ولا سيما على قطاع غزة، وأغلقت في مرات عديدة المعابر التي تربط القطاع بالعالم الخارجي بشكل تراوح بين الاغلاق الكلي والجزئي، إلا أن هذا الحصار شهد تصعيداً ملحوظاً بعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي أوصلت حركة "حماس" إلى سدة الحكم. فقد أطبقت قوات الاحتلال حصارها على القطاع بشكل شبه كامل، ما فاقم من صعوبة عمل الصحفيين ومؤسساتهم في منطقة تصنف أنها من أكثر مناطق العالم سخونة في الأحداث, وأكثرها تواجداً للصحفيين، ومنعت دخول الأجهزة والمعدات المستخدمة في العمل الصحفي إلى قطاع غزة مثل " كاميرات التصوير, وأشرطة التسجيل, وأجهزة "مكسر" الصوت, وأسلاك توصيل الصوت والصورة "الكابل" بأنواعها, وأجهزة المونتاج, وبطاريات الكاميرات, وكشافات الإضاءة المستخدمة في الاستوديوهات, مما يهدد بتوقف عمل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية. وألقى الحصار بظلال قاتمة على حركة الطباعة والنشر في قطاع غزة، حيث توقفت معظم أعمال النشر والطباعة بسبب النقص الحاد في الأحبار والأوراق اللازمة للطباعة، بعد أن منعت قوات الاحتلال دخولها إلى قطاع غزة. وأصبح توزيع البيانات الصحفية وليس طباعة الكتب والدوريات والمجلات والبوسترات أمراً صعباً بسبب الكلفة العالية الناتجة عن نقص أو عدم توفر الورق والأحبار.

كما يؤثر نقص الوقود ونقص كميات التيار الكهربائي بشكل مباشر على عمل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، حيث تواجه الطواقم الصحفية مشكلة حقيقية في حركتها الداخلية وقدرتها على الوصول إلى المناطق التي تكون مسرحاً للأحداث. وتهدد الأزمة المتفاقمة في نقص الوقود قدرة المؤسسات الإعلامية ووكالات الأنباء على البث الحي لصور الأحداث والأخبار. وعليه فإن الحصار يشكل جملة مركبة ومعقدة من الانتهاكات الموجهة إلى حرية العمل الصحفي.

هذا بالإضافة إلى سياسة التمييز العنصري التي تمارسها دولة الاحتلال ضد الصحفيين الفلسطينيين حيث تمنعهم من حرية الحركة والتنقل, وتحرمهم من الحصول على معدات حديثة ضرورية لتطوير عملهم وتحرمهم فرص المشاركة في الندوات والمهرجانات والمؤتمرات العالمية وفي الوقت نفسه تحرمهم من فرصة الاستفادة من الدورات التدريبية التي تكسبهم مهارات جديدة تمكنهم من تطوير أداءهم ومواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.

صرَّح الصحفي شهدي الكاشف رئيس تحرير وكالة رامتان التلفزيونية بإفادة مشفوعة بالقسم حول الحصار وآثاره السلبية على حرية عمل الصحفيين ومؤسساتهم الإعلامية ، جاء فيها:

"اضطررت أكثر من مرة للتخلف عن حضور عدد من المعارض والمؤتمرات الدولية بسبب إغلاق المعابر, وهو ما يباعد بين وسائل الاتصال والتصوير التي يستخدمها الصحفيين في دول العالم والوسائل التي يستخدمها الصحفيين الفلسطينيين في قطاع غزة من حيث الجودة والتقنية... نواجه في وكالة رامتان مشكلة تعيين كوادر جديدة في مكاتبنا التي ستفتتح حديثاً في مدينتي نابلس والخليل، حيث نضطر إلى إلى إجراء المقابلات مع الصحفيين المنوي توظيفهم عبر الهاتف دون أن أتمكن من رؤيتهم نظراً لإغلاق المعابر بين الضفة وغزة ومنعنا من اجتياز معبر بيت حانون "إيريز".. كما تحرمنا قوات الاحتلال من الحصول على المعدات والأجهزة اللازمة للعمل الصحفي، ومن اتخاذ تدابير الحماية عبر الحصول على دروع واقية من الرصاص والخوذة وارتداءها، من خلال عدم السماح بإدخالها إلى القطاع، حالها حال الكثير من المعدات المستخدمة في العمل الصحفي, مثل الكاميرات وأشرطة التسجيل ... يصل استهلاك شركة رامتان الشهري من أشرطة التسجيل إلى 2000 شريط, وأضطر لاستغلال علاقاتي الشخصية بالصحفيين الأجانب، الذين يدخلون إلى غزة وأطلب منهم احضارها معهم ... و تمنع قوات الاحتلال دخول أسلاك الكابل وأجهزة الصوت والمونتاج, وبطاريات الكاميرات, والسيارات المصفحة التي تحمي الصحفيين من الرصاص الذي يطلق تجاههم, وأجهزة هاتف الثريا التي تعمل عبر الاتصال بالأقمار الصناعية (ستالايت) وهو نوع جديد من الأجهزة يتيح

لصاحبه الاتصال بأي مكان ومن أي مكان في العالم دون الحاجة إلى الهواتف الأرضية أو اللاسلكية, في الوقت الذي تهدد فيه كل من شركة الاتصالات الفلسطينية, وشركة جوال بوقف عملهما إذا استمر منع إدخال البترول إلى القطاع".

استهداف الصحفيين بالقتل والإصابة:

طالت الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة الكثير من الصحافيين العرب والأجانب الذين يعملون لصالح وسائل إعلام عربية وأجنبية, حيث بدا واضحاً أن قوات الاحتلال تستهدف الطواقم الصحفية دون استثناء, حيث لم يفرق جنود الاحتلال بين الصحافيين الفلسطينيين وزملاءهم من مراسلي وكالات الأنباء ومصوري شبكات التلفزة العالمية, حيث قتلت عدداً منهم.[12] وعمدت إلى تدمير البنية التحتية للمؤسسات الوطنية وبخاصة الصحافية منها, التي ساهمت في فضح الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني.[13] كما أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية على سلسلة من الإجراءات والممارسات التي تهدف إلى منع الصحافيين من القيام بواجبهم المهني في تغطية الأحداث، طالت الكثير من الصحافيين العرب والأجانب, الذين يعملون لدى محطات عربية وأجنبية.[14]
هذا ورصد مركز الميزان لحقوق الإنسان استمرار قوات الاحتلال في الاعتداء على الصحافيين، بل واستهدافهم بشكل متعمد رغم وجود الشارات التي تميزهم كصحافيين، وهو ما تكشفه بوضوح ملابسات الاعتداءات التالية:

- أصيب الصحفيان سمير محمد البوجي مراسل شبكة بال ميديا، والصحفي فادي عمر النحال مراسل صوت الشباب بينما كانا يتواجدان في مقر شرطة محافظة رفح, عندما قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مقر القوة التنفيذية الكائن في شارع المطار في حي الجنينة مقابل مقر شرطة رفح، حيث استهدفته بثلاث صواريخ، ما أسفر عن استشهاد ثلاثة أشخاص وإصابة 27 آخرين، وذلك عند حوالي الساعة 1:37 من مساء يوم الأربعاء الموافق2007/5/16.
- أصيب المصور الصحفي عماد غانم (يعمل مصور في فضائية الأقصى)، خلال تغطيته لمجريات أحداث توغل قوات الاحتلال فجر الخميس الموافق 2007/7/5 في محيط موقع مقبولة، الواقع جنوب شرق مخيم البريج. وحسب التحقيقات الميدانية التي قام بها المركز فقد أطلقت قوات الاحتلال عند حوالي الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق 2007/07/05، قذيفة تجاه ثلاثة أشخاص وأعلن عن مقتلهم في وقت لاحق، وهم: محمود أبو غرقود، محمود نور، أحمد أبو جلد، وتقدمت مجموعة من الشبان لمحاولة نقل وإخلاء الجرحى الثلاثة من المكان، وكان المصور الصحفي عماد محمد حسن غانم (21 عاماً)، على مقربة من الجرحى يحاول تصوير الأحداث، قبل أن تستهدفه قوات الاحتلال بإطلاق نار أدى إلى سقوطه أرضاً وكانت الكاميرا التي يحملها واضحة للعيان، الأمر الذي لم يحل دون مواصلة تلك القوات إطلاق النار على

12 يورد التقرير على سبيل المثال لا الحصر: الصحافي عماد أبو زهرة (عمل مصورا صحافيا لعدد من المؤسسات الصحافية ووكالات الأنباء)، الذي استشهد بتاريخ 2002/7/12, والصحافي أحمد العلامي الذي استشهد بتاريخ 2002/3/18, (يعمل في تلفزيون النورس), بتاريخ 2003/3/6، أصيب المصوران الصحفيان أحمد جاد الله، الذي أصيب في كلتا قدميه، وقطع الشريان من قدمه اليسرى؛ وشمس الدين عودة الله، الذي أصيب بشظية بقدمه اليسرى، بشظايا قذيفة مدفعية أطلقتها دبابة إسرائيلية على مجموعة من المدنيين الفلسطينيين. ويعمل الصحفيان في وكالة رويترز وكانا يقومان بتغطية أحداث اجتياح قوات الاحتلال الإسرائيلي لمخيم جباليا للاجئين، شمال مدينة غزة. والجدير بالذكر أنهما كانا يرتديان سترا واقية عليها إشارات مميزة تدل على طبيعة عملهما كصحفيين. والصحافي الايطالي رافيلي تشيريبيليو (مصور صحافي في جريدة Corriere الايطالية)، الذي قتل في رام الله بتاريخ 2002/3/13، والصحافي عصام التلاوي الذي استشهد بتاريخ 21/ 9/ 2002 (عمل مذيعا في إذاعة صوت فلسطين) خلال تظاهرة في مدينة رام الله ضد حصار مقر الرئيس ياسر عرفات, والصحافي البريطاني جيمس ميلر الذي قتل في رفح بتاريخ 2003/5/2, بالإضافة لحالات عديدة تعرض فيها صحفيون لإطلاق النار وأصيبوا بجروح مختلفة, كما حدث مع الصحفية ليلى عودة مراسلة قناة أبو ظبي الفضائية التي أصيبت بعيار ناري أطلقه عليها جنود الاحتلال المتمركزين في أبراج المراقبة بالقرب من بوابة صلاح الدين في رفح بتاريخ 2001/4/20, بينما كانت تعد تقريرا تلفزيونيا عن اجتياح قوات الاحتلال لرفح.

13 أقدمت قوات الاحتلال الاسرائيلي على تدمير مبنى هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني بتاريخ 2002/1/19 في مدينة رام الله تدميراً كلياً، إضافة إلى الاعتداءات المتكررة على المحطات التلفزيونية الأخرى مثل تلفزيون أمواج, ووطن, والشرق, وإذاعة الحب والسلام, وكذلك المحطات العربية مثل اعتدائها على مقر شبكة الأخبار العربية ANNفي مدينة البيرة ما أدى إلى وقوع أضرار جسيمة بالمبنى والمعدات. كما قصفت قوات الاحتلال، بتاريخ 2005/5/16، مقر صحيفة الرسالة بصاروخ من طائراتها المروحية مما الحق أضرار بالغة بمقر الواقع في بالقرب من جامعة القدس المغتوحه ومحتوياته.

14 على سبيل المثال: طرد الصحافي جاسم العزاوي مراسل قناة أبو ظبي الفضائية, وإلغاء اعتماده من مكتب الصحافة الإسرائيلي بحجة بثه دعاية معادية لإسرائيل, وإجباره على مغادرة البلاد بتاريخ 2002/4/2. وكذلك ترحيل الصحافي أحمد بهادو مصور وكالة رويتر الذي يحمل الجنسية البلجيكية إلى الأردن بتاريخ 2002/8/15 .

ساقي غانم. وكانت الصورة التي نقلتها معظم الفضائيات في نقل حي ومباشر تؤكد تعمد إلحاق الإعاقة بالصحفي،الذي تواصل إطلاق النار على ساقيه ومنع الطواقم الطبية من الوصول إليه. وبعد أن هدأ إطلاق النار قليلاً تمكنت مجموعة من الشبان من الوصول إليه وإخلاءه من المكان حيث انطلقت سيارة الإسعاف تقله إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح ومن ثم تم تحويله لخطورة حالته إلى مشفى الشفاء حيث اضطر الأطباء إلى بتر ساقيه للحفاظ على حياته.

أنا المصور عماد محمد حسن غانم، أبلغ من العمر (21 عاماً), أعزب, وأسكن في بلوك(4) من مخيم البريج, وأعمل مصوراً في شبكة الأقصى الإعلامية ... عند حوالي الساعة 8:00 صباح الخميس الموافق 2007/7/5م، خرجت من منزلي إلي مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، بغرض التقاط صور للضحايا اللذين سقطوا جراء التوغل المستمر لقوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة الواقعة جنوب شرق مخيم البريج (منطقة مقبولة), وبعد أن انتهيت من عملي في المستشفى، رجعت إلى مكان الأحداث(محيط موقع مقبولة)، حيث كانت عملية التوغل مستمرة وقمت بالتقاط الصور، أثناء ذلك سمعت صوت انفجار شديد, و كان قريب مني .... حملت الكاميرا بيدي اليمنى ورفعتها كي تكون ظاهرة للجنود، وكنت من خلال متابعتي علمت أن هناك جنود يعتلون أسطح المنازل السكينة المرتفعة ... شاهدت عدداً من الشباب يهرولون إلى مكان الانفجار أسرعت خلفهم ... شاهدت ثلاثة جثث ممزقة وملقاة على الأرض ... شاهدت أثار الحروق في أجسادهم, فبدأت أصور المشهد ... شاهدت الشبان يحملون جريحين ويخلونهم من المكان ... كما شاهدت آخرين يحاولون حمل جريح ثالث فحاولت المساعدة في حمله ... تحركت عدة أمتار, و جاء شاب و حمل عني فيما واصلت التقاط الصور, و تقدمت من الجهة الأمامية, لعدة أمتار لتصوير مشهد حمل الجريح من الأمام ... فجأة سمعت صوت إطلاق نار حاولت الهرب ... سقطت أرضاً ... همت بالوقوف ومواصلة السير ولكن إطلاق النار تجدد ... شعرت بأن الأعيرة النارية تصيبني ... بقيت ممدداً على الأرض ... فقدت الإحساس في الجزء السفلي من جسمي (الأطرف السفلية)... صحوت مرة أخرى, وشعرت أنني داخل سيارة إسعاف...".

هذا وأفادت التقارير الطبية أن الصحفي غانم أصيب بعيار ناري في الحوض وعيارين في الفخذ الأيسر, و الفخذ الأيمن. كما تم بتر ساقيه، حيث بترت ساقه اليمنى من أعلى الركبة وبترت ساقه اليسرى من أسفل الركبة مباشرة, وسيتم أجراء عمليات جراحية أخري له بعد أن تستقر حالته.

- أصيب الصحفي محمد جاد الله سالم بعيار ناري في ساقه اليسرى جراء إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي النار عليه, أثناء تواجده قرب معبر بيت حانون "ايريز" شمال قطاع غزة, لتغطية حدث إفراج قوات الاحتلال الإسرائيلي عن مجموعة من الأسرى الفلسطينيين وذلك عند حوالي الساعة 12.30 من ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2007/10/2. يذكر أن قوات الاحتلال كانت قد أطلقت النار أيضاً بشكل عشوائي صوب أهالي الأسرى الذين كانوا بانتظار عودة أبنائهم المحررين من السجون الإسرائيلية.
- حاصرت مجموعة راجلة من قوات الاحتلال خلال توغلها في ثلاث مناطق من الأطراف الشمالية لمحافظة شمال غزة، أحد عشر صحفياً يعملون في وكالة رامتان للأنباء، والمجموعة الفلسطينية للإعلام "بال ميديا"، ووكالة الأنباء الأمريكية (AB)، ووكالة الأنباء التركية، وآخرين، عند حوالي الساعة 10:30 من صباح يوم الخميس الموافق 2007/11/8، لمدة تقارب الساعة وسط إطلاق نار كثيف، تسبب في إصابة المصور الصحفي في بال ميديا: محمود العجرمي، بالتواء في ساقه اليمنى، كذلك أصيبت سيارتين من نوع هيونداي رمادية اللون، ومرسيدس بيضاء اللون، كان يستقلها الصحافيين بعدة أعيرة نارية، ما دفع الصحافيين إلى مغادرة المكان وعدم تغطية الحدث نظراً لخطورة الأمر على حياتهم.
- أصيب الصحفيان رامي أبو شمالة من وكالة رامتان ويعقوب أبو غلوة من وكالة الأسوشيتدبرس (AP) أثناء تغطيتهم القصف الذي استهدف مجموعة من المقاومين، بعد أن أطلقت دبابة عسكرية قذيفة ثانية في اتجاه المكان ما تسبب بإصابتهم باصابات وصفت بالمتوسطة، وذلك عند حوالي الساعة 9:35 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2007/12/11.

- وفي حادث مماثل أطلق جنود الاحتلال المتمركزين في البنايات العالية نيران أسلحتهم بشكل كثيف خلال توغلهم في منطقة قرية المصدر وسط قطاع غزة، عند حوالي الساعة 1:30 من مساء الخميس لموافق 2007/12/20م، ما أسفر عن إصابة المصور الصحفي نهاد خليل شناعة (عودة الله)، (31 عاماً)، بعيار ناري في الفخذ الأيمن، (ويعمل مصورا في وكالة رويترز للأنباء). كما أصيب المصور رامي تيسير أبو دية، (22 عاماً)، يعمل مصورا في فضائية الأقصى بشظية في الرأس، وذلك عند حوالي الساعة 15:30 من مساء اليوم نفسه عندما أطلقت الطائرات المروحية ثلاثة صواريخ سقطت على منطقة بلوك (B) من مخيم المغازي. وبلغت حصيلة الجرحى (17) جريحاً من بينهم أربعة وصفت المصادر الطبية جراحهم بالخطيرة، وانسحبت قوات الاحتلال من المنطقة عند حوالي الساعة 22:20 من مساء اليوم نفسه. وأدلى **المصور نهاد خليل علي شناعة بإفادة مشفوعة بالقسم، جاء فيها:-**

أعمل مصوراً صحفياً في وكالة (رويتر للأنباء)، أسكن في مخيم المغازي بلوك(B)، علمت أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تتوغل في المنطقة الشرقية من مخيم المغازي منذ ساعات الفجر الأولي، وعند حوالي الساعة 8:30 صباح الخميس الموافق 2007/12/20م، خرجت من منزلي مرتديا السترة الخاصة بالعمل، المرسوم عليها شارة (PRESS)، بغرض مزاولة عملي كمصور صحفي وقابلت زميلي في العمل عبدربة شناعة، ومن ثم توجهنا إلي المنطقة الشرقية من المخيم ... وصلنا إلي مقربة من مسجد حسني، شاهدت عناصر من المقاومة الفلسطينية في الشوارع الفرعية، كما شاهدت سيارة إسعاف علي بعد حوالي 30 متراً، وعلي الفور أسرعت نحوها من أجل التقاط صور لجرحي أو شهداء، وبينما كنت أتقدم سمعت صوت إطلاق نار شعرت بألم في فخذي الأيسر وحينها أدرت نفسي للخلف فشاهدت سيارة إسعاف أخري وهرولت نحوها حيث قطعت مسافة 200متر وكان الألم شديد، ومن هناك أقلتني سيارة الإسعاف إلي مستشفي شهداء الاقصي بدير البلح حيث تلقيت علاجاً أولياً ومن ثم حولت إلي مستشفي درا الشفاء في مدينة غزة.

- أصيب الصحفي رامي تيسير أبو دية المصور في فضائية الأقصى بشظية في الرأس عندما أطلقت طائرات عمودية من نوع أباتشي ثلاثة صواريخ سقطت في بلوك (B) من مخيم دير البلح عند حوالي الساعة 3:30 من مساء الخميس الموافق 2007/12/20، ووصفت جراحه بالطفيفة.
- تعرض طاقم قناة الجزيرة لإطلاق صاروخ من طائرة حربية إسرائيلية بينما كان يقوم بتصوير خاتمة تقرير تلفزيوني في منطقة "عزبة عبد ربه", وذلك في حوالي الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الموافق 2008/3/1 حيث أطلقت تلك الطائرة صاروخاً تجاه مجموعة من المواطنين, تواجدوا بالقرب من طاقم الجزيرة، الأمر الذي دفع المصور إلى التوجه إلى مكان الحادث لتصويره عن قرب, فأطلقت الطائرة صاروخا ثانياً على المكان نفسه حيث كان المصور الصحفي يبعد أمتار معدودات عن مرمى الصاروخ, وقد نجا من الموت بأعجوبة, واضطر الطاقم بعدها لمغادرة المكان حفاظاً على حياة أفراده. وروى المصور الصحفي محمود عبيد، الذي كان يرافق طاقم الجزيرة في عمله ما حدث قائلا:
- "بينما كنت أقوم بعملي في منطقة عزبة عبد ربه شرقي جباليا، وأثناء تصويري لمراسلة الجزيرة التي كانت تعد خاتمة تقرير تلفزيوني حول الاجتياح الإسرائيلي للمنطقة.. تفاجأت بإطلاق طائرة إسرائيلية صاروخاً سقط على بعد نحو مائة متر من مكان تواجدنا ... انطلقت لتصوير ما خلفه هذا الصاروخ وركبت في سيارة إسعاف كانت متوجهة إلى المكان حتى أتمكن من الوصول بسرعة ... بدأت بالتقاط عدداً من الصور للشهداء والجرحى وفجأة أطلقت طائرة صاروخاً آخر سقط على مقربة مني.. أثر ذلك غادرت المكان بعد أن نجوت من موت محقق".
- أطلقت قوات الاحتلال التي تمركزت في عزبة "عبد ربه" نيران أسلحتها صوب السيارة، التي كان يستقلها الصحفي محمد البابا مصور الوكالة الفرنسية, ما أدى إلى إصابة زجاج سيارته بعدد من الأعيرة النارية, وذلك في حوالي الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الموافق 2008/3/1 عندما كان البابا متوجه إلى المنطقة لتغطية المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال بحق تسعة من أطفال المنطقة بعد أن

أطلقت تجاههم عدداً من القذائف المدفعية. يشار إلى أن السيارة التي كان يستقلها البابا تضع إشارة **"صحافة PRESS"**, وهي من النوع المصفح الأمر الذي حال دون إصابته.

- أصيب الصحفي محمود العجرمي مصور المجموعة الإعلامية "ميديا جروب" في حوالي الساعة الحادية عشر والنصف من صباح يوم السبت الموافق 2008/3/1 بعد استهدافه بثلاث قذائف مدفعية أطلقتها آليات قوات الاحتلال المتمركزة في "عزبة عبد ربه" شرق جباليا شمال قطاع غزة, وقد سقطت إحدى القذائف بالقرب من العجرمي ما أدى إلى تطايره في الهواء وارتطامه بالأرض, أصيب على إثرها بالإغماء ونقل إلى المستشفى, حيث أفادت المصادر الطبية بإصابته بالعمى والصمم المؤقت.وفي إفادة قدمها العجرمي للمركز، قال:

"أثناء تغطيتي لحدث الاجتياح في شمال قطاع غزة، تعرضت لإطلاق العديد من الأعيرة النارية والقذائف المدفعية، التي كانت تطلقها القوات الإسرائيلية الخاصة والآليات العسكرية المنتشرة في منطقة عزبة عبد ربه.. بعدها غادرت المنطقة التي كانت المنطقة تتعرض للكثير من القذائف المدفعية والأعيرة النارية العشوائية حفاظاً على حياتي. ولدى وصولي إلى دوّار زمّو القريب، بدأت بتغطية ما تقوم به الآليات العسكرية الإسرائيلية التي كانت تطلق قذائفها صوب منازل المواطنين، وأثناء تصويري لما يجري فوجئت بقذيفة مدفعية تسقط بجانبي قذفتني في الهواء وأصبتني بحالة من الإغماء.. وفي المستشفى أفادتني المصادر الطبية بأنني أصبت بحالة من العمى والصمم المؤقتين".

جدول يوضح الاعتداءات الإسرائيلية على الصحافيين في قطاع غزة منذ بداية الانتفاضة وحتى 2007/10/30

نوع الاعتداء	عدد الاعتداءات	عدد القتلى	عدد الجرحى
إطلاق نار، قتلى وجرحى	43	3	38
ضرب وإهانة	1	0	0
اعتقال أو احتجاز أو اختطاف	6	0	0
مصادرة أو تحطيم معدات وأجهزة وبطاقات صحافية	1	0	0
اعتداء على ممتلكات خاصة(منزل، سيارة)	2	0	0
اعتداء على مؤسسة إعلامية	2	0	0
إعاقة تنقل، حركة	2	0	0
أخرى	3	0	2

الانتهاكات الفلسطينية بحق حريتي التعبير والعمل الصحفي

اكتوى الصحفيون بنار الفلتان الأمني وحالة غياب سيادة القانون، التي بدأت تتصاعد في الأراضي الفلسطينية المحتلة عموماً وقطاع غزة على وجه الخصوص منذ العام 2003، وعرفت الساحة الفلسطينية ظاهرة اختطاف الصحفيين الأجانب كأسلوب للضغط على السلطة الفلسطينية لتحقيق مطالب الجهة المُختطِفة، ما دفع عدداً منهم الى مغادرة القطاع الى غير رجعة.

وكانت حالة الفلتان الأمني قد تحولت لتصبح سمة رئيسة منذ مطلع عام 2007، بحيث استمرت أعمال القتل والتعديات، التي طالت ممتلكات المواطنين والمؤسسات العامة، بما في ذلك الصحفية منها، حيث تعرض عدد من مقرات المكاتب الصحفية للتفجير، فيما اقتحمت مقرات أخرى ودمرت أو صُودرت محتوياتها. كما طالت تلك الاعتداءات عشرات الصحفيين، الذين تعرضوا للضرب وللإهانة، والاحتجاز، ومصادرة موادهم ومعداتهم الصحفية، إضافة إلى تهديدهم بالقتل، ومنعهم من التغطية, ما يدلل على تراجع مساحة حرية الرأي والتعبير التي كانت متاحة في الأعوام السابقة.

تصاعدت وتيرة هذه الاعتداءات بعد فوز حركة "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها حكومة، وتعمق حالة الاستقطاب السياسي على أساس حزبي بين حركتي "فتح" و"حماس"، حيث شهدت هذه الفترة أعمال خطف وضرب وتهديد لصحافيين من قبل مسلحين ملثمين في بعض الحالات ومكشوفي الوجه في حالات أخرى، كما انخرطت غالبية المؤسسات الصحافية والعاملين فيها لأول مرة في صراع إعلامي، بعد ان انحازت معظمها الى إحدى الحركتين المتصارعتين. وتورطت هذه المؤسسات أكثر في التحريض وتأجيج الصراع بعد أن أصبح الخلاف بين الحركتين دموياً، باشتباكهم في مواجهات مسلحة، فلعبت دوراً سلبياً وصل حد تحريض المسلحين على الآخر للاشتباك معه، وعلى الصحفي الذي يقف في الاتجاه المضاد.

وعلى ضوء هذا المستوى الخطير من انتهاك أبسط حقوق الإنسان الفلسطيني في الحياة والأمن، هجر عدد من الصحافيين الأجانب قطاع غزة، فيما انتشرت حالة من الخوف والتردد لدى الصحافيين الفلسطينيين عند تغطيتهم الأحداث وتداول المعلومات ونشرها وفقاً للمقتضيات المهنية والمسؤولية الأخلاقية, خوفاً من تعرضهم للقتل أو الملاحقة، الأمر الذي عزز من سطوة الرقيب الذاتي لدى الصحافيين، وحد من قدرتهم على تغطية الأحداث بموضوعية، والتصريح بالمعلومات التي بحوزتهم، ما أدى إلى غياب الحقيقة وكذلك الموضوعية في تناولهم ومعالجتهم للأحداث.

وبلغت الانتهاكات الفلسطينية الداخلية أشدها في منتصف العام 2007، حيث انتشرت الاشتباكات المسلحة والحواجز على نطاق واسع، ومارافقها من مظاهر فلتان أمني وتعدي على القانون وأخذه باليد. وتمكنت حركة "حماس" من حسم الصراع عسكرياً، منتصف حزيران 2007، وفرضت سيطرتها العسكرية على قطاع غزة، وأصبحت تديره من خلال الحكومة القائمة التي يرأسها السيد إسماعيل هنية، على الرغم من أن الرئيس الفلسطيني أقالها وشكل ما سُمي بحكومة الطوارئ.

تكبّد الصحفيون والعاملون في الحقل الإعلامي معاناة فاقت معاناة غيرهم من أفراد المجتمع في ظل الأوضاع الأمنية المتدهورة ، بالنظر لمتطلبات عملهم، التي تقضي بالتحرك والوصول إلى أماكن الأحداث ونقلها، فكانت حركتهم المستمرة مصدر خطر وقلق وخوف ولم يكُ بمقدورهم التوقف فدفع عدد منهم حياته في خدمة لرسالتهم الإعلامية.

يحاول التقرير أن يستعرض أبرز الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والعاملون في الحقل الإعلامي ومؤسساتهم على أيدي فلسطينية، خلال الفترة منذ مطلع عام 2007 وحتى نهاية شهر آذار (مارس) 2008، حسب طبيعة الانتهاك. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الاعتداءات التي تعرض الصحافيون لها كانت مركبة، بحيث يحتوي الحدث الواحد على أكثر من انتهاك ولكن التقرير آثر وضعها تحت العنوان الأخطر، درءاً للتكرار. كما تجدر الإشارة على أن الأحداث وأعداد الضحايا التي وثقها التقرير هي حصيلة ماتمكن مركز الميزان من توثيقه، وهذا لا ينفي أن تكون

بعض الأحداث ليست واردة. يستعرض التقرير الانتهاكات الداخلية حسب نوع الانتهاك والتسلسل الزمني للأحداث على النحو الآتي:

القتل أو إطلاق النار:

إثر تطور الصراع السياسي الدائر بين حركتي فتح وحماس، أصبحت أعمال القتل المتبادلة منتشرة، ولم يكن الصحفيون بمنأى عن الاستهداف حيث قتل ثلاثة صحفيون وعاملون في الحقل الإعلامي ينتمون إلى حركة حماس أو يعملون في مؤسسات صحفية تابعة لها. وكانت حماس اتهمت عناصر من حركة فتح يعملون في الأجهزة الأمنية بالضلوع في الأحداث. يورد التقرير الحالات التي تأتي في سياق القتل وإطلاق النار على النحو الآتي:

اختطف مسلحون مجهولون الصحفيين محمد مطر عبده (25 عاماً)، والصحافي سليمان عبد الرحيم العشي (25 عاماً)، الذان كانا يعملان في جريدة فلسطين، عند حوالي الساعة 2:30 من ظهر يوم الأحد الموافق 2007/5/13، وذلك بعد أن أوقفوهما على حاجز أمني، بينما كانا يستقلان سيارة أجرة بالقرب من مطعم الروتس في حي تل الهوى بمدينة غزة، وتم اقتيادهما إلى جهة مجهولة وبعد حوالي ساعتين ألقاهما المسلحين بالقرب من منطقة الكتيبة في مدينة غزة, بعد أن أطلقوا عليهما النار ما أدى إلى مقتل العشي على الفور وإصابة عبده بجراح خطيرة نقل على أثرها إلى مستشفى الشفاء ولكنه توفي عند حوالي الساعة 3:00 من فجر اليوم التالي نتيجة لخطورة حالته الصحية. يذكر أن عمليات الرصد التي قام بها مركز الميزان لحقوق الإنسان أشارت بأن الحاجز الذي كان مقاماً في تلك المنطقة كان يعود للأجهزة الأمنية الفلسطينية، التي كانت تسيطر على المنطقة ومحيطها في ذلك التاريخ.

قتل الصحفي عصام محمد الجوجو (22 عاماً), الذي كان يعمل في جريدة الصحوة بسبب إصابته بعيار ناري في الظهر من قبل مسلحين مجهولين، أثناء تواجده في شارع الوحدة، عند حوالي الساعة 10:30 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2007/5/15. هذا واتهمت حركة حماس عناصر من حركة فتح بالضلوع في الحادث.

اختطفت عناصر يرتدون الزي الرسمي للأجهزة الأمنية الفلسطينية المدقق اللغوي في صحيفة الرسالة أسامة أبو مسامح, وأجبروه على الترجل من سيارة أجرة كان يستقلها متوجهاً إلى منزله في مدينة غزة، واقتادوه بعد أن أعصبوا عينيه إلى مكان مجهول. وحسب ما أفاد به الصحفي أبو مسامح فقد احتجزه المسلحون لحوالي ثلاث ساعات، وأخضعوه للتحقيق واعتدوا عليه بالضرب أثناء التحقيق معه. قبل أن ينقلوه وهو معصوب العينين إلى مكان بالقرب من دوار حيدر عبد الشافي ويطلقون النار على ساقيه ويتركونه ينزف في المكان, قبل أن ينقل لاحقاً إلى مستشفى الشفاء للعلاج وذلك في حوالي الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2007/5/15.

الاحتجاز والقبض والاختطاف:

شكل الاحتجاز والاعتقال والاختطاف من الأشكال المتكررة للانتهاكات التي ارتكبت بحق الصحفيين، التي رصدها مركز الميزان لحقوق الإنسان. وحسب تقديرات بعض من تعرضوا لهذا النوع من الانتهاكات، فقد تراوحت دوافعها بين منع تغطية أحداث ونشر صورة ما يجري على الأرض، أو ترهيب الصحفي كي لا يقدم على تكرار نشر صور قد تسيئ إلى إلى جهة، أو أن عملية الاختطاف كانت لممارسة الضغط على السلطة وابتزازها لتحقيق أهداف خاصة سواء لعائلات أو لمجموعات مسلحة.

وتجدر الإشارة إلى أن القبض والاختطاف يختلفان من حيث الطبيعة ويتفقان في فعل تقييد الحرية، وفيما الاعتقال هو إجراء قانوني تقوم به الجهات المكلفة بالضبط القضائي، وفقاً لمجموعة من الإجراءات القانونية، فإن الاختطاف هو سلوك خارج عن القانون، وينطوي على مخاطر تتهدد حياة الشخص المختطف وتجرده من الحقوق التي نصت عليها معايير حقوق الإنسان والقانون المحلي.

ويعرَّف القبض على أنه إجراء من إجراءات التحقيق يراد منه حرمان الشخص من حرية التجول ولو لفترة وجيزة ووضعه تحت تصرف سلطات الضبط القضائي حتى يتضح مدى لزوم حبسه أو الإفراج عنه. وأنه فعل تجريد الفرد من الحرية على يد سلطة حكومية بغرض اقتياده إلى الحجز واتهامه بارتكاب جريمة15. وأنه اعتقال شخص بدعوى ارتكابه لجريمة أو بإجراء من سلطة16.
وهناك مجموعة من الإجراءات والتدابير التي حددها القانون الفلسطيني ونصت عليها المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتي من شأنها أن تحمي حقوق المتهم وتحد من إمكانية تعرضه للتعذيب أو للمعاملة القاسية أو الحاطة بالكرامة الإنسانية وتبدأ هذه المعايير بتحديد جهات بعينها تتمتع بصفة الضبطية القضائية وتنفيذ أمر القبض، ولا يجوز لغيرها من الجهات أن توقف المتهمين أو تلقي القبض عليهم وهذه الجهة هي الشرطة أو ما يعرفون باسم مأموري الضبط القضائي, وهم: مدير الشرطة ونوابه ومساعدوه ومديرو شرطة المحافظات والإدارات العامة، ضباط وضباط صف الشرطة كل في دائرة اختصاصه، رؤساء المراكب البحرية والجوية، الموظفون الذين خولوا صلاحيات الضبط القضائي.

وشدد القانون الفلسطيني على عدم جواز استخدام القوة أثناء القبض على المتهمين، بل وأوجب معاملة المتهمين بما يحفظ كرامتهم. وأكد على عدم جواز تعريضهم للإيذاء سواء كان بدنيا أو معنويا. كما اقترن حضور أو إحضار المتهم بصدور مذكرة حضور أو مذكرة إحضار.
كما أوضح القانون بما لا يقبل اللبس النتائج المترتبة على عدم إتباع هذه المعايير وأهمها: بطلان الإجراءات المتبعة في عملية القبض، إمكانية الطعن في هذه الإجراءات، سقوط القضية الجزائية بناءاً على بطلان الإجراءات المتبعة في عملية القبض. وهذه النتائج من شأنها أن تدفع إلى مزيد من احترام المحددات القانونية في عمليات القبض. يورد التقرير الأحداث التي تنضوي تحت هذا الإطار على النحو الآتي[17]:

- اعترضت مجموعة مكونة من أربعة أفراد مسلحين كانوا يستقلون سيارة من نوع سوبارو بيضاء اللون، سبيل المصور الصحفي خيمي ريزوري، البالغ من العمر (50) عاماً، عند حوالي الساعة 17:00 من مساء يوم الاثنين الموافق 2007/1/1، وهو في طريقه إلى مكتب وكالة الأنباء الفرنسية، بعد أن ترجل من سيارة الجيب التابعة للوكالة التي كان يقودها, واقتادته إلى جهة مجهولة. ويقع مكتب وكالة الأنباء الفرنسية في الطبقة الخامسة من برج نعمة، الكائن في شارع الكنز في حي الرمال في مدينة غزة. يذكر أن المصور الصحفي ريزوري بيروفي الجنسية، ويعمل لدى وكالة الأنباء الفرنسية في غزة.
- كذلك اختطف مسلحون مجهولون مراسل هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) في قطاع غزة الصحفي ألان جونستون, وحسب المعلومات الميدانية المتوفرة للمركز فقد اعترضت سيارة سوبارو بيضاء اللون، عند حوالي الساعة 16:45 من مساء يوم الاثنين الموافق 2007/3/12 الصحفي جونستون بينما كان يقود سيارته، وهي من نوع (KIA) بيضاء اللون، في شارع الوحدة بالقرب من مقر اتحاد الكنائس، حيث ترجل من السيارة أربع مسلحون وأجبروه على النزول من سيارته واقتادوه إلى جهة غير معلومة.
- أقدم مسلحون مجهولون على اختطاف الصحفي عبد السلام أبو عسكر وسط مدينة غزة. ولم تتضح خلفية اختطاف أبو عسكر، الذي أطلق سراحه بعد نحو 90 دقيقة من اعتقاله, عبر وساطات قام بها قياديون في بعض الفصائل الفلسطينية، وذلك مساء يوم الجمعة الموافق 2007/5/18.

---

[15] دليل المحاكمات العادلة، منظمة العفو الدولية، منشور على الرابط http://www.amnesty-arabic.org/ftm/index.htm

[16] مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، اعتمدت ونشرت علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 173/43 المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1988.

[17] يشار إلى أن الحالة في الضفة الغربية ليست أفضل منه في قطاع غزة سواء لجهة انتهاك الحق في التجمع السلمي والتعبير عن الرأي أو لحرية عمل الصحفيية ولمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة البيان رقم 2008/06 الصادر عن مركز الميزان بتاريخ **2008/01/14** يستنكر فيه الاعتداء على المشاركين في مسيرة سلمية برام الله واستمرار ملاحقة الصحفيين على خلفية حرية الرأي والتعبير

- اعتقلت الشرطة[18] الفلسطينية المصور الصحفي رائد أحمد الكفارنة، الذي يعمل في وكالة رامتان للأنباء، بعد أن توجهت إلى منزله، وهي تحمل بلاغاً يطلب حضوره إلى مركز شرطة بيت حانون. وبالفعل نقلته إلى مركز الشرطة, عند حوالي الساعة العاشرة مساءً من يوم الجمعة الموافق 2007/8/10، واحتجزته في مركز الشرطة لحوالي ساعة ونصف، قبل أن تخلي سبيله عند حوالي الساعة 23:50 ليلاً.

- اعتقلت الشرطة المراسل الصحفي توفيق عبد العزيز أبو جراد، البالغ من العمر (26) عاماً، عند حوالي الساعة 16:00 من مساء يوم الأحد الموافق 2007/9/2، عند وصوله ميدان بيت لاهيا، وسط البلدة، أثناء عودته إلى منزله، واقتادته إلى موقع عبد العزيز الرنتيسي في حي التوام، دون أسباب معلومة، وكان أبو جراد يعمل مراسلاً لإذاعة صوت الحرية قبل إغلاقها، وقد أفرج عنه عند حوالي الساعة 15:00 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2007/9/4، بعد تدخل من عدة جهات.

- شكّل حادث اعتقال المخرج التلفزيوني فايق جرادة في تلفزيون فلسطين، والمعاملة التي تعرض لها خلال الاحتجاز، وطريقة الإفراج عنه تصاعداً في الانتهاكات الموجهة ضد الصحفيين، فقد جرى اعتقال الصحفي وتعذيبه دون تهمة واضحة، كما جرى الاستيلاء على بعض المواد والمستلزمات الصحفية كجهز حاسوب وجهاز عرض (DVD) وأقراص مدمجة (CD) دون قرار من جهات الاختصاص. وبعد تعذيب المخرج تم الاعتذار منه والإفراج عنه دون سبب واضح يبرر ما حدث سوى حدوث خطأ. ويعرض التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم أدلى بها جرادة للمركز جاء فيها: "عند حوالي الساعة 17:30 من مساء يوم الاثنين الموافق 2007/9/10 كنت بالقرب من منتزه برشلونة في حي تل الهوى لتصوير لقاءات مع المواطنيين حول تحضيراتهم لشهر رمضان وذلك بعد اتفاقنا مع شركة بروبجندا في رام الله لنقوم بإعداد برنامج رمضاني .. كنا ننتظر زميل لنا يعمل مع الطاقم .. مرت بجانبنا سيارة جيب تابعة للقوة التنفيذية ووقفت بالقرب من سيارتنا .. شاهدت أفراد القوة يتحدثون إلى شخص كان يقف بالقرب من سيارتنا، حتى أن زميلي أيمن أخذ يمازحهم وكانوا يردون عليه بالمزاح .. انطلقنا في شارع محافظة غزة باتجاه المحافظة لملاقاة زميلنا، وفجأة قامت سيارة الجيب نفسها بقطع الطريق أمامنا .. شاهدت أفراد القوة التنفيذية يترجلون من السيارة وأمرنا أحدهم بالترجل من السيارة .. وبمجرد أن ترجلنا أمرنا أحدهم بإظهار بطاقاتنا الشخصية، أعطيناه البطاقات .. سألني ماذا كنتم تفعلون في المنطقة، أجبته بأننا كنا ننتظر زميل لنا. وأثناء حديثي معه قدم زميلي سيراً على الأقدام فقلت لمسئول التنفيذية هذا الذي كنت أنتظره .. سألني ماذا تفعل بالكاميرا فقلت له نقوم بتصوير برنامج رمضاني .. وشاهدتهم يفتشون سيارتنا .. أعطونا بطاقاتنا .. عدنا إلى منزلي في تل الهوى، وجلسنا نشرب القهوة .. كانت الساعة حوالي 6:00 مساءً .. فجأة قرع جرس المنزل فقمت وفتحت الباب .. وجدت شخصين يلبسون زى التنفيذية، قال لي أحدهم أنت والشباب الذين معك تعالوا برفقتنا، فقلت لزملائي لنذهب معهم .. نزلنا إلى الساحة مقابل المنزل شاهدت الصحفيين القاطنين في المنطقة يتوافدون إلينا .. شاهدت عدداً من الصحفيين يتحدثون مع أفراد التنفيذية .. وبعدها شاهدت أفراد القوة ينسحبون من المنطقة ... بعد حوالي نصف ساعة قرع جرس المنزل .. فتحت الباب فوجدت ثلاثة مسلحين يلبسون زياً مدنياً .. أعطوني بلاغاً للحضور إلى السرايا وأخبروني أنهم يريدون تفتيش المنزل، وشاهدتهم يفتشونه، شاهدت أحدهم يأخذ جهاز حاسوبي الشخصي، ومجموعة من الأقراص المدمجة يبلغ

18 يقصد بالشرطة في أي موضع ترد فيه، لحدث وقع بعد 2007/08/1 في قطاع غزة، جهاز الشرطة الفلسطينية الذي شكلته الحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة بعد أن قررت، بتاريخ 2007/8/1 تحويل القوة التنفيذية، التابعة لوزارة الداخلية إلى قوة شرطية وقد انتهت عملية الدمج هذه في 2007/10/2 حسب إعلان وزارة الداخلية. يذكر أن وزير الداخلية الفلسطيني في الحكومة العاشرة الأستاذ سعيد صيام قرر، بتاريخ 2006/4/20، تشكيل قوة أمنية جديدة تتبع له مباشرة، أطلق عليها اسم "القوة التنفيذية"، وذلك لمساعدته على القيام بمهامه الوظيفية في القضاء على حالة الفوضى وفرض حفظ الامن والنظام العام، وفقاً لإعلانه وأن هذه القوة هي الجهة التي كلفت بإنفاذ القانون بعد الحسم العسكري وجاءت خطوة دمجها وتحويلها إلى قوة شرطية كما سبقت الإشارة.

عددها (150) قرصاً وجهاز عرض (دي في دي) .. اتجهوا بي إلى مجمع السرايا، وعندما وصلنا جردوني من أغراض الشخصية التي كانت معي .. أخذني عنصران منهم ووضعاني في غرفة ... أمرني أحدهم بخلع حذائي، فأجبته لماذا؟ ولكنه كرر الأمر قائلاً قلت لك اخلع حذاءك .. خلعت حذائي وقام أحدهما بعصب عيني ثم شعرت بأكثر من شخص يمسكونني، طرحوني أرضاً وبدأت أشعر بضربات عصي تنهال على أسفل قدمي (فلكة) حتى انهكت وشعرت بقواى تخور من شدة الألم واستمروا في ضربي على قدمي ثم تركوني في الغرفة وخرجوا .. فجأة سمعت صوت أحد يدخل الغرفة ونزع العصبة عن أعيني .. كانا شخصان لم أرهم من قبل .. أحضروا مياه باردة رشوها على قدمي، وقال لي أحدهم نحن آسفين، ما حدث كان خطئاً وسوف نحاسب المسئولين عن ذلك، ثم بدأ يسأل عن عملي فقلت لهم أني أصور برنامج رمضاني خاص .. نقلوني إلى غرفة إلى أحد المسئولين وأخذ يتحدث معي عما حدث وعن عملي .. قال لي سوف تعود إلى بيتك غداً صباحاً ومارس عملك بكل أريحية .. وضعني في غرفة فيها سرير وبقيت مستيقظاً وأضع المياه الباردة على قدمي حتى الصباح .. نقلوني إلى غرفة مكثت فيها وبقيت أنتظر حتى الساعة 11:00 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2007/9/11, ثم جاء أحدهم وأخذ مني إفادة مكتوبة حول ما حدث معي، ثم سألني هل تريد الاتصال بأحد ليقلك فقلت له نعم .. اتصلت بمكتب الشام ليرسل لي سيارة .. وجدت السيد محمد الداهودي مدير عام تلفزيون فلسطين ينتظرني على البوابة وبعدها توجهت إلى مستشفى القدس لإجراء كشف طبي ثم عدت إلى منزلي.

- اعتقلت الشرطة المصور الصحفي في وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) سامي محمد أبو سالم، وذلك عند حوالي الساعة 9:30 من صباح يوم الأحد الموافق 2007/11/11 أثناء تغطيته حدث تفريق الشرطة لمسيرة طالبات، أمام مركز شرطة جباليا، واقتادته إلى المركز ذاته، وأفرجت عنه عند حوالي الساعة 16:30 من مساء اليوم نفسه بعد مصادرة الكاميرا الخاصة به.

- احتجزت الشرطة الصحفيين إسماعيل الزعنون، وهشام زقوت العاملين في وكالة رامتان لمدة ساعة، وأخذت أشرطة تسجيل الفيديو التي كانت بحوزتهم وفحصت محتوياتها، وذلك خلال تغطيتهم للمهرجان التأبيني الذي نظمته حركة فتح في الذكرى السنوية الثالثة لرحيل القائد ياسر عرفات ظهر الاثنين الموافق 2007/11/12. وكان باحثو مركز الميزان لحقوق الإنسان رصدوا في ساعة مبكرة من صباح الاثنين الموافق 2007/11/12، انتشاراً مكثفاً لأفراد الشرطة الفلسطينية، التي أقامت حواجز عند مداخل المدن والمخيمات الفلسطينية على امتداد طريق صلاح الدين، وعمدت إلى توقيف المركبات التي كانت تقل أنصار حركة فتح وتفتيشها.
- يذكر أن عدداً من الصحفيين تعرضوا لاعتداءات مختلفة، عرف منهم الصحفي خالد بلبل مصور تلفزيون فلسطين تعرض للضرب المبرح على أيدي قوات الشرطة، وتم تحطيم آلة التصوير التي كانت بحوزته، فيما احتجز إسماعيل الزعنون وهشام سمير زقوت من وكالة رامتان لمدة ساعة، لحين فحص أشرطة تسجيل الفيديو التي بحوزتهم. وروى الصحفي هشام زقوت ما حدث معه للمركز، قائلاً: "بعد تغطيتي للمهرجان التأبيني الذي نظم في الذكرى السنوية الثالثة لرحيل الرئيس ياسر عرفات, وما تخلله من مواجهات بين المواطنين والشرطة, وبينما كنت على وشك مغادرة المكان نظراً لانتهاء الأحداث, احتجزني مسلحون وطلبوا مني تسليمهم كل ما بحوزتي من أشرطة ومواد صحفية, رفضت تسليمها لهم, وطلبت معرفة الجهة التي ستأخذها ليسهل علي استعادتها ... نقلوني إلى مبنى مقر الشرطة الرئيس في الجوازات وهناك فحصوا الصور وأشرطة الفيديو وكل ما كان بحوزتي, وأطلقوا سراحي بعد ساعة من احتجازي بعد تدخل وكالة رمتان".

- اعتقلت الشرطة سواح إسماعيل أبو سيف، مصور صحفي في التلفزيون الألماني، وذلك عند حوالي الساعة 10:30 من صباح الأربعاء الموافق 2007/11/14، أثناء إجراءه مقابلة صحفية مع مواطنة ألمانية متزوجة من أحد أبناء عائلة النجار في خان يونس, حيث احتجزته وحققت معه لمدة ساعتين ثم أفرجت عنه. وفي

إفادة مشفوعة بالقسم قدمها أبو سيف للمركز قال: "توجهت أنا وطاقم التلفزيون الألماني إلى منزل إحدى الألمانيات متزوجة من محمود النجار في خان يونس، وكانت الزيارة لإعداد تقرير عن الظروف المعيشية للمواطنة الألمانية وأولادها ... وصلنا إلى منزل النجار في منطقة قيزان النجار في خان يونس عند حوالي الساعة 11:00 من صباح يوم الأربعاء الموافق2007/11/14 تفاجئنا أن زوج الألمانية معتقل لدى الشرطة الفلسطينية، وأثناء تصوير اللقاء جاء أحد أقرباءه وقال لنا بأن محمود أخلي سبيله وأنه متواجد الآن في ديوان آل النجار.. خرجت أنا والطاقم لنكمل مع محمود النجار اللقاء .. وأثناء اللقاء سمعت صوت ضوضاء عالية خارج الديوان وصوت إطلاق نار متقطع ... دخل علينا أحد الأشخاص من عائلة النجار وقال لي إن الشرطة تريدك، عندها خرجت وكنت أحمل الكاميرا بيد وأرفع يدي الأخرى في الهواء وكان هناك حوالي عشرين مسلحاً من الشرطة يأخذون وضع الاستعداد وموجهين أسلحتهم نحوي، تقدم نحوي أربعة منهم وأمسكوني وأدخلوني في أحد الجيبات وكانت الشرطة تطلق النار في الهواء.. وصلنا مركز شرطة خان يونس وهناك أدخلوني في غرفة كان فيها أربعة شرطيين، قال أحدهم لزميله أريد أن أكسر له أسنانه، ثم قال لي شخص آخر أنت تعمل مع تلفزيون فلسطين، فقلت له لا إني أعمل مع التلفزيون الألماني وهذه هي بطاقتي فقال لي أنت تكذب, وأنت قمت بتزوير تلك البطاقة، ثم قال لي ماذا كنت تفعل .. أين تصريحك؟ أريد أن تعرض ما في الشريط الذي صورته فقلت له لا أستطيع لأن الكاميرا لا تعرض، ولكن لا توجد عندي مشكلة، أحضر الأجهزة المطلوبة وسوف أعرض لك الشريط. وبعد حوالي ساعة من الأسئلة أطلقوا سراحي، فخرجت من المكتب وعند الباب الخارجي للمركز تصادفت مع مجموعة أخرى من الشرطة حيث تقدم أحدهم نحوي وقال لي تعال معي فقلت إلى أين لقد أفرج عني فقال نريد أن نسألك بعض الأسئلة نحن من المباحث، فأخذوني إلى مكتب آخر وسألوني نفس الأسئلة تقريباً سوى بعض الأسئلة المختلفة مثل من مديرك؟ وما الهدف من العمل؟ وغيرها، وجلست عندهم حوالي ساعة تقريباً، ثم أفرجوا عني."

- اعتقلت الشرطة المصور الصحفي بسام مسعود أثناء تواجده في منطقة الحاووز في خان يونس لتغطية المسيرات التي خرجت لإحياء ذكرى انطلاقة حركة فتح الـ(43) عند حوالي الساعة 19:45 من مساء يوم الاثنين الموافق 31 /2007/12، واقتادته إلى مركز شرطة خان يونس، حيث صادرت الشرطة شريط التسجيل الذي صوره مسعود وأطلق سراحه بعد حوالي نصف ساعة من الاحتجاز.

- اعتقلت الشرطة عند حوالي الساعة 21:00 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2008/1/15، مدير صحيفة الحياة الجديدة في غزة الصحفي منير أبو رزق, من أمام برج العودة، الذي يقطن فيه في حي تل الهوى بمدينة غزة، ووفقا لتحقيقات المركز الميدانية فإن أفراد من جهاز الشرطة الفلسطينية، يستقلون جيباً من نوع ماجنوم، كانوا بانتظار أبو رزق أمام برج العودة، وأمروه بالصعود معهم، وأخذوه إلى مقر المشتل التابع للقسام "مبنى المخابرات سابقاً". وكانت الشرطة حاولت اعتقال أبو رزق في اليوم السابق وأبلغته بأنه مطلوب للمثول أمامها. وحسب بيان صحيفة الحياة الجديدة فإن الاعتقال جاء على خلفية عمل أبو رزق مديراً لصحيفة الحياة، واختلاف الآراء حول المصطلحات المستخدمة في توصيف الحالة الفلسطينية الواردة في موضوعات الصحيفة. وكان واضحاً أن اعتقال أبو رزق كان سياسياً، رغم محاولات الشرطة الحديث عن خلفيات أخرى، إلا أنه تم اطلاق سراح أبو رزق، دون أن ينشر ما يثبت أي من التهم التي جرى تداولها ضده والتي حاولت تصوير الاعتقال على أنه جنائي ولا علاقة له بحرية العمل الصحفي.

- اختطف مسلحون الكاتب الصحفي عمر الغول البالغ من العمر 56 عاماً, عند حوالي الساعة 1:00 من فجر يوم الجمعة الموافق 2007/12/14، من شقته في حي تل الهوى بمدينة غزة. وحسب تحقيقات المركز الميدانية فإن عدداً من المسلحين الملثمين قاموا بطرق باب شقة الغول، ولكنه لم يجبهم حتى هددوه بوضع عبوة ناسفة على باب الشقة إذا لم يفتح الباب, عندها قام الغول بفتح الباب، ومباشرة انهال عليه المسلحون بالضرب والشتائم كما قاموا بشتم زوجته, ووجه أحدهم فوهة بندقيته صوبها، ثم استولوا على جهازي حاسوب يعودان لأبنائه واقتادوه إلى مكان مجهول. وبعد ربع ساعة عادوا مرة أخرى إلى الشقة وقاموا

بتفتيشها ومصادرة بعض الأوراق والمستندات والمتعلقات الشخصية. وكان محامي مركز الميزان أجرى اتصالات هاتفية صباح الجمعة نفسه بالشرطة وجهاز الأمن الداخلي التابعين للحكومة المقالة، إلا أنهم أنكروا أي علاقة لهم بالقبض على الغول واحتجازه، وكذلك فعل الناطق باسم حركة حماس سامي أبو زهري. وفي ساعات بعد ظهر الجمعة أعلن الناطق باسم الداخلية أن الغول محتجز لديهم ويجري التحقيق معه على مخالفات قانونية لم يوضح طبيعتها أو موضوعها، ومع ذلك فقد حاول محامي المركز التعرف على مكان احتجازه مساء الجمعة نفسه دون جدوى. يذكر أن الغول احتجز وأخضع لمعاملة قاسية لمدة خمسين يوماً، دون أن يسمح لمنظمات حقوق الإنسان أو محاميه بزيارته، إلى أن تم اطلاق سراحه يوم الجمعة الموافق 2008/2/1.

- اختطف مسلحون ملثمون عند حوالي الساعة 20:15 من مساء يوم الثلاثاء الموافق2008/1/1 الصحفي فادي محمد النحال، مراسل إذاعة صوت الشباب المحلية من منزله الكائن في خربة العدس في رفح، واعتدوا عليه بالضرب بالعصي والهراوات، ثم ألقوه أمام منزله الساعة 10:30 من مساء اليوم ذاته، وبعد نقله لمستشفى أبو يوسف النجار في رفح تبين إصابته بكدمات في أنحاء مختلفة من جسمه. وأفاد النحال أن المسلحين يلبسون زياً يشبه زي أفراد كتائب القسام كما يضعون شارة القسام أيضاً.

الضرب والإهانة:

شكل الضرب والإهانة شكلاً متكرراً من أشكال الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين والمشتغلين في الحقل الإعلامي، حيث تواصل الاعتداء على الصحفيين بالضرب والإهانة وسوء المعاملة أثناء قيامهم بواجبهم الإعلامي. ومن نافل القول أن إهانة الصحفي أو ضربه يشكلان مساساً بالكرامة الانسانية، كما أنه انتهاك يسهم في ترهيب الصحفيين ويحول دون قدرتهم على مزاولة عملهم بحرية ومهنية. ويورد التقرير تلانتهاكات التي وثقها المركز على هذا الصعيد كالآتي:

- وفي هذا السياق اعتدى عدد من حراس المجلس التشريعي على مجموعة من الصحفيين خلال اعتصامهم أمام مدخل المجلس الرئيس في ساحة الجندي المجهول وسط مدينة غزة. وكان الصحفيون صعَّدوا من مطالبتهم المجلس بلعب دور فاعل للكشف عن مصير زميلهم الصحفي المختطف ألان جونستون الذي كان قد مر حينها على اختطافه (35) يوماً، وذلك صباح يوم الثلاثاء الموافق 2007/4/17. وحسب ما أفاد به عدد من الصحفيين أنهم حاولوا الدخول إلى مبنى المجلس لتسليم رسالة يعبرون فيها عن احتجاجهم على تقاعس المجلس عن لعب دور مؤثر في الإفراج عن زميلهم المختطف، وعندها تدخل حراس المجلس التشريعي لمنعهم من الدخول، واعتدوا على خمسة منهم على الأقل بالضرب، وحاول بعضهم ترهيب الصحفيين ملوحين بالسلاح في وجههم. وحسب مصادر الصحفيين فإن الذين تعرضوا للضرب هم: الصحفي محمد البابا مصور وكالة الأنباء الفرنسية، نضال بلبل مصور فضائية الرافدين، محمد الصوالحي مصور فضائية العربية، والصحفي زكريا التلمس مراسل التلفزيون الألماني. فيما جرى تهديد الصحفيين حسن جبر، وفايز أبو عون مراسلي صحيفة الأيام الفلسطينية، حيث جرى إشهار السلاح في وجوههم. كما أصيب عدد من الصحفيين برضوض وخدوش جراء حالة التدافع التي حدثت، بعد تعرضهم للاعتداء.
- اعترض مسلحون ينتمون لإحدى العائلات المصور الصحفي في الوكالة الفرنسية للأنباء (AP) يعقوب أبو غلوة أثناء قيامه بتغطية حادث الاعتداء على مقر شركة الاتصالات الفلسطينية في خان يونس, وذلك في حوالي الساعة 3:30 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2007/5/9 وقام عدد منهم بالاعتداء عليه بالضرب كما قاموا بتحطيم الكاميرا التي كانت بحوزته.
- تعرض المصور الصحفي خالد بلبل، مصور تلفزيون فلسطين للإهانة والضرب قبل أن يحتجز داخل السرايا، ويتعرض لمعاملة قاسية ومهينة، وذلك عندما كان وعدد من الصحفيين يقومون بتغطية صلاة

الجمعة التي دعت حركة فتح لأدائها عند حوالي الساعة 12:35 من ظهر الجمعة الموافق 2007/8/24 في ساحة الجندي المجهول وسط مدينة غزة. وبعد انتهاء صلاة الجمعة، انتظم آلاف المشاركين عشوائياً في مسيرة جماهيرية حاشدة، عند حوالي الساعة 13:30 من ظهر اليوم نفسه، باتجاه ميدان فلسطين، رددوا خلالها هتافات للرئيس محمود عباس وللنائب محمد دحلان وسميح المدهون. وعندما وصلت المسيرة إلى تقاطع شارع الجلاء مع شارع عمر المختار، بالقرب من مجمع الأجهزة الأمنية الرئيس (السرايا)، قام بعض الصبية برشق مقر السرايا بالحجارة, فأطلق أفراد من الشرطة النار في الهواء لتفريق المتظاهرين, ولاحقت قوة أخرى يلبس أفرادها زياً مدنياً ويشهرون مسدسات ويستقلون سيارة خضراء اللون من نوع (ماغنوم)، الصحفيين محمد البابا مصور وكالة فرانس برس، ومصطفى البايض مصور قناة روسيا اليوم، وإبراهيم دهمان مصور القناة الفرنسية الثانية، قبل أن تعتقلهم وتحتجزهم في مجمع السرايا الأمني. وحسب إفادة الصحفيين فإن البابا تعرض للضرب، حيث شوهد وهو محتجز داخل جيب من نوع (ماغنوم) يعود للشرطة، وأن الأخير أخرج رأسه وصرخ مستغيثاً فما كان من أحد أفراد الشرطة إلا أن عاجله بصفعة على وجهة. كما تم الاعتداء على مصور وكالة (رويترز) للأنباء عبد ربه عبد الرحمن شناعة، الذي تمكن من الهرب وأطلقت النيران فوق رأسه ومن حوله وفقاً لإفادته، فيما أعطبت كاميرته جراء محاولات أفراد من القوة التنفيذية الاستيلاء عليها، وتعرض أحمد حسونة مصور التلفزيون الألماني (ZDF) والتلفزيون الجزائري للضرب كما أعطبت كاميرته.

- كما تعرض المصور الصحفي سامي محمد أبو سالم من وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) للضرب بالهراوة من قبل أحد أفراد الشرطة أثناء قيامه بالتقاط صور لعدد من عناصر الشرطة الذين كانوا يعتدون بالضرب على المشاركين في المسيرة، التي انطلقت بعد صلاة العراء التي دعت لأدائها حركة فتح, وذلك في حوالي الساعة الواحدة من بعد ظهر الجمعة الموافق 2007/8/31 بالقرب من المجمع الايطالي على شارع النصر وسط مدينة غزة.

- أصيب المصوران الصحفيان إبراهيم ياغي، وسلام أبو طاحون، الذان يعملان في وكالة رامتان للأنباء بإصابات في الرأس نتيجة تعرضهم للضرب بالهراوات من قبل أفراد من الشرطة، ومع ذلك جرى اعتقالهم وقدمت لهم إسعافات أولية في مقر مدينة عرفات للشرطة، وذلك عندما كانا يقومان بتغطية صلاة العراء التي دعت لها حركة فتح وبعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في ساحة الكتيبة بجوار مبنى جامعة الأزهر، ظهر الجمعة الموافق 2007/9/7. وتعرض أربعة من زملائهم المصورين وفنيي الصوت للضرب وهم زكريا أبو هربيد، المصور الذي نقل للعالم صوّر حادث قصف عائلة غالية الشهير، ومؤمن الشرافي، وعلاء أبو سمهدانة، ومحمد أبو سيدو الذي أعطب أفراد من الشرطة كاميرته واستولوا على شريط التسجيل الذي كان بداخلها. كما جرى التهجم على مدير الإنتاج في وكالة رامتان للأنباء الصحفي عبد السلام شحادة.

- تعرض الصحفي فتحي صبّاح مراسل صحيفة الحياة اللندنية إلى الاعتداء بالضرب والتهجم عليه، وكان من بادر بالتهجم والضرب شخص يلبس زياً مدنياً وعرف نفسه على أنه دكتور في الجامعة الإسلامية. وحسب صبّاح فإن أفراد الشرطة حالوا دون تمكنه من الدفاع عن نفسه كما أنهم لم يحاولوا إيقاف المعتدي.
- تعرض الصحفي خالد بلبل مصور تلفزيون فلسطين للضرب المبرح على أيدي أفراد من الشرطة ظهر الاثنين الموافق 2007/11/12, كما حطموا آلة التصوير التي كانت بحوزته وذلك خلال تغطيته المهرجان التأبيني الذي نظمته حركة فتح في الذكرى السنوية الثالثة لرحيل القائد ياسر عرفات.

- اعتدى أفراد الشرطة على المصور الصحفي سامي أبو سالم، مصور وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، بالضرب المبرح باللكمات وأعقاب البنادق أثناء التقاطه عدداً من الصور لأفراد من الشرطة الذين كانوا يطلقون النار تجاه عدد من المواطنين كانوا يرشقونهم بالحجارة, أثناء اقتحامهم منزل منصور شلايل أحد ضباط الأمن الوطني, وذلك في حوالي الساعة 16:30 من مساء الجمعة الموافق 2007/1/26. وروى أبو سالم للمركز ما حدث معه قائلا: "عندما كان عدد من المسلحين الذين يضعون أقنعة سوداء على وجوههم,

وبعضهم كان يضع قبعات خضراء على رأسه, يحاصرون منزل الضابط في الأمن الوطني منصور شلايل الواقع في بلوك 4 في مخيم جباليا, حدثت مناوشات بينهم وبين السكان الذين كانوا يلقون الحجارة عليهم, وأطلق هؤلاء المسلحين النار تجاه المواطنين.. وشاهدت أحدهم يصوب سلاحه تجاه امرأة كبيرة في السن كانت تصرخ عليهم "قتلتوا بنتي" وأصابها.. فاقتربت أنا من المرأة التي سقطت على الأرض وقلت للمسلح إن المرأة أصيبت وهي بحاجة إلى إسعاف فقال لي :"فش إسعاف ركبها على حمار", ثم وجه سلاحه تجاه المواطنين وأطلق عدداً من الأعيرة النارية عليهم, وأثناء إلتقاطي بعض الصور له انتبه لما أفعله, فانقض علي هو ورفاقه وانتزعوا الكاميرا مني وانهالوا عليّ بالضرب باللكمات وأعقاب البنادق ومزقوا ملابسي.. وبعد محاولتي استرجاع الكاميرا قيل لي إنه تم تحطيمها لأنها تحتوي على صور تسيء للمسلمين".

التهديد والتخويف:

تواصل مسلسل التعدي على الصحفيين وعلى حرية العمل الصحفي والإعلامي، وبدأ يأخذ أشكالاً خطيرة فمن التعدي بالضرب وتحطيم الكاميرات والاعتقال، إلى حملات الترهيب والتخويف الهادفة إلى منع الصحفيين من القيام بواجبهم المهني.

- أصدرت جماعة تطلق على نفسها "سيوف الحق" بيانا هددت فيه الإعلاميات والمذيعات العاملات في تلفزيون فلسطين ومحطة فلسطين الفضائية، يوم الجمعة الموافق 2007/6/1، على خلفية ما أسماه البيان سفورهن وبعدهن عن الالتزام بالدين الاسلامي، الأمر الذي دفع بالصحفيين إلى تنظيم اعتصام أمام المجلس التشريعي في اليوم التالي للتضامن مع الإعلاميات.
- وصلت رسالة نصية (SMS) على جهازي الهاتف المحمول الخاصين بالصحفيين مصطفى الصواف رئيس تحرير صحيفة فلسطين، والصحفي عماد الإفرنجي مدير مكتب الوطن للصحافة، فجر الجمعة الموافق 2007/8/31، تحمل تهديداً واضحاً وصريحاً وبألفاظ نابية بالقتل، مشيرة إلى أن سيارة مفخخة بانتظار كل منهما، الأمر الذي شكل تصعيداً في هذا النمط من الانتهاكات، التي من شأنها أن ترهب الصحفيين وتحد من مساحة الحرية المتحة لهم. يذكر أن الفاعل بقى مجهولاً.
- تلقى الصحفي عماد عيد مراسل قناة المنار اللبنانية ومدير مكتب وكالة معا الإخبارية في قطاع غزة اتصالاً هاتفياً مساء الخميس الموافق 2007/11/15، تضمن تهديداً. وحسب إفادة عيد فإن متصلاً لم يعرف عن نفسه قال له "مش عيب عليك ياعماد يلي بتعملوا ... دير بالك على حالك" وهذه عبارة تنطوي على تهديد ضمني للأمن الشخصي للصحفي. وتشير المعلومات المتوافرة للمركز أن هذا التهديد مرتبط بطبيعة عمل عيد كصحفي، حيث لا توجد أية خلافات شخصية بينه وبين شخص آخر. هذا وقد تقدم عيد بشكوى رسمية لوزارة الداخلية، إلا أن الفاعل بقى مجهولاً.

مصادرة مواد ومعدات وأجهزة صحفية:

طالت الاعتداءات والانتهاكات الموجهة بحق الصحفيين معداتهم وأدواتهم حيث رصد المركز استيلاء على/ أو مصادرة أجهزة ومعدات ومواد الصحفية، بعد مداهمة واقتحام مؤسسات إعلامية، أو خلال التعديات الميدانية التي كانت تحاول منع الصحفيين من تغطية الفعاليات الشعبية، كما حدث في صلوات العراء ومسيرة منظمة التحرير وغيرها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن التقرير آثر عدم تكرار الأحداث، واكتفى بالإشارة إلى الحدث دون سرد تفاصيله.

- اقتحم سبعة مسلحون يرتدون زياً مدنياً منزل الصحفي هشام ساق الله مدير نشرة الراصد في حي الدرج بمدينة غزة, عند حوالي الساعة 12:30 من بعد ظهر الثلاثاء الموافق 2007/11/6، وأظهروا له أمراً بتفتيش المنزل, وقاموا بتفتيشه, فيما أخذ أحدهم يستكشف محتويات جهاز الحاسوب الخاص بساق الله،

ويستعرض ما فيه من ملفات, وغادروا المنزل بعد أن استولوا على حاسبه الآلي, وهاتفه الخلوي وعدد من الأقراص المدمجة، وفي إفادة مشفوعة بالقسم قدمها ساق الله للمركز قال فيها: "بينما كنت أواصل عملي اليومي على جهاز حاسوبي الخاص .. تفاجأت بمجموعة من المسلحين يقدر عددهم بسبعة أشخاص مكشوفي الوجوه, يقفون أمام باب بيتي .. أجابني أحدهم أنا أحمل أمراً من النيابة العامة بتفتيش منزلك لوجود شكوى ضدك. سألوني عما إذا كان بحوزتي سلاح فأجبتهم بلا .. بدؤوا بتفتيش دقيق للبيت .. شاهدت أحدهم يجلس أمام جهاز الحاسوب الخاص بي وأخذ يتفحصه .. بعدها قاموا بلاستيلاءعلى جهاز الحاسوب الخاص بي, وهاتفي النقال "الجوال", إضافة إلى مجموعة من الاسطوانات المدمجة الخاصة بي، التي تحتوي على مواد صحفية .. قالوا لي إنهم سيفحصونها ومن ثم يعيدونها لي بعد يومين، وغادروا المكان, وقد استرجعت أجهزتي بعد مرور ستة عشر يوماً على أخذها بعد تدخل من كتلة الصحفي الفلسطيني التي أعادتها لي".

والجدير ذكره أن الاستيلاء على معدات ومواد صحفية وإعلامية تكرر في معظم حالات التعدي على الصحفيين الميدانية، أو تلك التي طالت المؤسسات الإعلامية، التي يظهرها التقرير في مواضع مختلفة.

- تمت مصادرة جهازَي حاسوب تستخدم في الإنتاج التلفزيوني, وثلاث كاميرات فيديو تستخدم في التصوير التلفزيوني، بالإضافة إلى العشرات من أشرطة الفيديو, من شركة العنود للإنتاج والتوزيع الفني بعد اقتحامها من قبل مسلحين مجهولين عند حوالي الساعة 11:30 من مساء يوم الجمعة الموافق 2007/12/14.
- استولى عدد من المجهولين على (21) جهاز حاسوب, و(3) طابعات، وفاكس، وشاشة عرض (LCD)، وآلة تصوير، و جهازي صوت, بعد اقتحامهم لمقر الهيئة العامة للاستعلامات عند حوالي الساعة 1:00 من فجر يوم الاثنين الموافق 2008/1/7.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المؤسسات التي تعرضت معداتها للسلب، اتضح فيما بعد أن العمل لم يكن سياسياً موجهاً ضد حرية الرأي والتعبير وإنما كان في إطار جرائم السرقة، كما حدث مع صحيفة الاستقلال وموقع دنيا الوطن الالكتروني، حيث تم الاستيلاء على خمسة أجهزة حاسوب، وجهازي حاسوب من نوع ماكنتوش وجهاز فاكس وجهاز تلفزيون وجهاز استقبال بث فضائي (رسيفر)، من مكتب جريدة الاستقلال، بعد مداهمته من قبل مجهولين عند حوالي الساعة 11:00 من مساء يوم الخميس الموافق 2007/9/27. كذلك استولى مسلحون مجهولون على ثلاثة أجهزة حاسوب بعد اقتحامهم لمقر صحيفة دنيا الوطن الالكترونية عند حوالي لساعة 12:30 من فجر يوم الجمعة الموافق 2007/9/28.

اعتداءات على مؤسسات صحفية:

طال مسلسل الاعتداء على الحق في التعبير والعمل الصحفي المؤسسات الصحفية وتعددت أشكاله، وأصبحت بيئة العمل في قطاع غزة بالغة الصعوبة والتعقيد بالنسبة للصحفيين ووسائل الإعلام وتنطوي على خطر شديد، وليس أدل على ذلك مما حدث للصحفيين يوم الأربعاء الموافق 2007/05/16، حيث رصد المركز احتجاز عشرات الصحفيين من بينهم أطقم بكاملها، في مقر وكالة رامتان للأنباء، الكائن في برج الشوا وحصري وسط مدينة غزة.
وحسب ما رصده المركز وبثته الفضائيات بشكل مباشر، فإن الصحفيين وجدوا أنفسهم بين نيران الطرفين المتصارعين، بحيث اخترقت عدة عيارات نارية زجاج نوافذ الوكالة وألحقت أضراراً فيها، فيما احتجز الصحفيون في المقر ولم يتمكنوا من مغادرته أو مزاولة عملهم، وأفرج عنهم بعد أكثر من ساعتين، وبعد تدخل الرئيس ورئيس الوزراء وقيادات من حركتي فتح وحماس.

وبلغت هذه الاعتداءات ذروتها في 2007/6/14 حيث سجل هذا التاريخ أكبر عدد من حيث الاعتداءات الموجهة للمؤسسات الصحفية التي وصلت إلى ستة اعتداءات في يوم واحد، عليه يستعرض التقرير مارصده المركز من اعتداءات على المؤسسات الصحفية والإعلامية على النحو الآتي:

- فجر مجهولون عند حوالي الساعة 21:20 من مساء الاثنين الموافق 2007/1/22، عبوة ناسفة عند مدخل المقر الذي يضم مكتبي قناة العربية وقناة (MBC) الفضائيتين، والكائن في الطبقة الثانية عشر من عمارة (برج) الشروق، الواقع في حي الرمال وسط مدينة غزة. وحسب معاينة باحثي المركز الميدانية فقد أدى الانفجار إلى تدمير باب المقر بالإضافة إلى تحطيم أجزاء من أثاث وزجاج المقر وبعض الأجهزة. كما ألحق الانفجار أضراراً في مدخل مقر مكتب وكالة رويترز، التي تقع في الشقة المقابلة من الطبقة نفسها. وفي إفادة مشفوعة بالقسم قدمتها مديرة المكتب رهام عبد الكريم للمركز جاء فيها: "تلقيت اتصالاً هاتفياً توعدني بالقتل أنا وطاقم العمل، وذلك يوم الخميس الموافق 2007/1/18، إثر مقابلة تلفزيونية بثتها قناة العربية مع الأستاذ إسماعيل هنية رئيس الوزراء في حينه. ولم يفصح المتصل عن نفسه أو الجهة التي يتبعها كما هددني باستهداف مقر مكتبنا، وعلى الفور اتخذت قراري بإغلاق المقر حتى إشعار آخر, وبعد مرور خمسة أيام على إغلاقي للمقر اتصل بي زملائي في وكالة الأنباء الفرنسية (AP) وأخبروني بوقوع انفجار في مكتبنا، وتوجهت إلى المكان ووجدت أن الانفجار أحدث خسائر كبيرة في المكتب والمكاتب المجاورة".

- تعرضت إذاعة صوت القدس لإطلاق نار أسفر عن أضرار مادية في أستوديو البث, ما أدى إلى انقطاع بثها لحوالي 12 ساعة، كما تعرض مكتب وكالة قدس برس لإطلاق نار مماثل، وذلك خلال اشتباكات مسلحة بين عناصر من فتح وحماس كانوا يعتلون أسطح برجي "شوا وحصري" و"الجوهرة " الواقعان في شارع الوحدة وسط مدينة غزة, عند حوالي الساعة 5:30 مساء يوم الأربعاء الموافق 2007/5/16.

- اقتحم مسلحون مجهولون مقر شركة "بال ميديا" الفلسطينية التابعة لمجموعة الاتصالات الفلسطينية في مدينة غزة، وذلك عند حوالي الساعة 11:30 من يوم الثلاثاء الموافق 2007/6/5, حيث منعوا الموظفين فيها من الحركة وصادروا هواتفهم الخلوية.

- اقتحم مسلحون مبنى محطة إرسال تلفزيون فلسطين الواقعة في بناية أبو رحمة، في شارع عمر المختار بمدينة غزة، وقاموا بإحراقه، وذلك في يوم الثلاثاء الموافق 2007/6/11، ووجه التلفزيون الفلسطيني وحركة فتح الاتهام لعناصر من حركة حماس في حينه، حيث كانت شرارة المواجهات العسكرية قد اندلعت بين الحركتين.

- هاجمت قوة، يعتقد أنها من أجهزة الأمن الفلسطينية، يوم الأربعاء الموافق 2007/06/12 مقر فضائية الأقصى الكائن في شارع جامعة القدس المفتوحة في حي النصر، حيث فتحوا نيران أسلحتهم الرشاشة تجاهه، وتوقف بث الفضائية لدقائق معدودات، قبل أن يعود إلى شكله الطبيعي. وفيما أصيب مبنى المقر بعدة رصاصات ونفذت بعضها لتطال بعض أثاثه، لم يصب أي من الصحفيين أو العاملين في الفضائية بأذى حيث تمكنت كتائب القسام من صد الهجوم. وقامت الفضائية بعرض السيارات والأسلحة التي استخدمها المهاجمون وادعت أنهم يتبعون لجهاز حرس الرئيس.[19]
- اقتحم عدد من المسلحين المجهولين مقر مركز وطننا للإعلام، التابع لحركة فتح، الواقع قبالة مركز الشرطة في مخيم جباليا، في محافظة شمال غزة، وقاموا بنهب محتوياته وذلك يوم الخميس الموافق 2007/6/13م.

[19] يذكر ان مقر فضائية الأقصى تعرض للمداهمة في اليوم التالي أي الخميس الموافق 2007/06/13 في مدينة رام الله وتمت مصادرة محتوياته وإغلاقه، منذ ذلك التاريخ.

- تضرر مكتب الصحفي سعود أبو رمضان، الواقع في برج الإسراء بمدينة غزة, نتيجة إصابته بقذيفة وعدة طلقات نارية أثناء الاشتباكات المسلحة بين عناصر من فتح وحماس أدت إلى تعطله عن العمل مدة أسبوع وذلك عند حوالي الساعة4:00 من عصر يوم الجمعة الموافق 2008/6/14.
- تعرض مقر إذاعة صوت الحرية الكائن في برج الشروق، في مدينة غزة، للاقتحام من قبل مسلحين، وتم مصادرة بعض الأثاث والممتلكات وذلك يوم الجمعة الموافق 2007/6/14.
- اقتحم مسلحون يوم الجمعة الموافق 2007/6/14، مقر تلفزيون فلسطين، قسم الأخبار، الواقع في حي تل الهوى جنوب مدينة غزة، وقاموا بتحطيم نوافذه وتحطيم بعض محتوياته والاستيلاء على بعضها.
- اقتحم مسلحون يوم الجمعة الموافق 2007/6/14 مقر المجموعة الفلسطينية للإعلام، وهي مؤسسة إعلامية محسوبة على حركة فتح تقع في محيط مجمع السرايا وسط مدينة غزة، وتملك موقعاً إلكترونياً إخبارياً (بال ميديا)، إضافة إلى ملكيتها لإذاعة صوت الشباب، وقام المسلحون بنهب معدات وأجهزة، وحرق الأثاث والممتلكات الأخرى.
- داهم مسلحون يوم الجمعة الموافق 2007/6/14 مكتب مؤسسة الرواد للصحافة والإعلام الذي يديره الصحفي سهيل خلف, وقاموا بتحطيم ومصادرة أجهزة حاسوب, ونوافذ وأبواب المكتب المذكور.
- واقتحم مسلحون يوم الجمعة الموافق 2007/6/14 إذاعة صوت الشعب، الكائنة في برج الباشا الواقع في شارع جمال عبد الناصر في مدينة غزة، ونهبوا جميع المعدات والأجهزة والأثاث من داخل المقر ما أدى إلى توقفها عن العمل, وإلحاق خسائر بها قدرت بحوالي 70 ألف دولار.
- اقتحم مسلحون من إحدى العائلات، يوم السبت الموافق 2007/6/15، مقر نقابة الصحافيين الفلسطينيين، الواقع في شارع الوحدة بمدينة غزة، وقاموا بنهب جميع الأجهزة الكهربائية والأثاث، وذلك على خليفة تأخر سداد مستحقات العائلة على النقابة. هذا وقد اتهمت النقابة حركة حماس بوصفها من يقف وراء الفعل، ودافعت الأخيرة بأن من قام بالفعل هم أصحاب العقار وأن دافعهم هو تأخر النقابة في سداد قيمة إيجار العقار منذ سنوات.
- اقتحم مسلحون مجهولون، عند حوالي الساعة 11:00 من مساء يوم الخميس الموافق 2007/9/27، مكتب جريدة الاستقلال، الكائن في الطابق الأول من بناية الثورة الواقعة في شارع الثورة في حي الرمال وسط مدينة غزة. وحسب القائمين على الجريدة فإن المسلحين حطموا باب المدخل الرئيس للمكتب، وعبثوا بالأوراق والملفات والمحتويات الأخرى، واستولوا على خمس أجهزة حاسوب، بالإضافة إلى جهازي حاسوب من نوع ماكنتوش وجهاز فاكس، وجهاز تلفزيون، وجهاز استقبال بث الفضائيات (رسيفر)، قبل أن ينسحبوا من المكان دون معرفة هويتهم أو الأسباب الكامنة وراء هذا الحادث. وفيما بعد ألقى القبض على عصابة من اللصوص اعترفوا بالمسئولية عن الحادث.
- اقتحم مسلحون مجهولون عند حوالي الساعة 12:30 من فجر يوم الجمعة الموافق 2007/9/28، مقر موقع صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، الكائن في الطبقة الأولى من بناية أبو العوف في حي تل الهوى جنوب مدينة غزة، وحسب العاملين في الموقع فإن المقتحمين حطموا باب المدخل الرئيس لمقر إدارة الموقع، ومن ثم قاموا بالعبث بمحتويات المقر، وسرقة ثلاث أجهزة حاسوب والمعدات المتعلقة بها.
- اقتحم حوالي خمسة عشرة مسلحاً ملثماً عند حوالي الساعة 11:30 من مساء يوم الجمعة الموافق 14 /2007/12 مقر شركة العنود للإنتاج والتوزيع الفني الكائن في الطابق الأول من بناية سكنية بالقرب من مركز شرطة العباس غرب مدينة غزة، وأجبروا العاملين داخل المقر على الجلوس على الأرض ورفع أيديهم، ثم قاموا بتفتيش المقر، ومصادرة جهازَي حاسوب للإنتاج التلفزيوني، وثلاث كاميرات فيديو،

بالإضافة إلى عشرات أشرطة الفيديو. يذكر أن شركة العنود تعمل في مجال الإنتاج التلفزيوني كما أنها تعمل لحساب قناة الهدى الفضائية الإسلامية الناطقة باللغة الانجليزية.

- اقتحم مجهولون مقر الهيئة العامة للاستعلامات، الواقع بالقرب من دوار حيدر عبد الشافي في حي الرمال غرب مدينة غزة, والمكون من خمس طبقات, وقاموا بمداهمة المكاتب الموجودة في أربع من طبقات المبنى عدا الطبق الخامس، وذلك عند حوالي الساعة 1:00 من فجر يوم الاثنين الموافق 2008/1/7, حيث استولوا، بحسب مصادر في إدارة الهيئة على 21 جهاز حاسوب, و3 طابعات، وفاكس، وشاشة عرض (L.C.D)، وآلة تصوير، و جهازي مكبر صوت.

منع من النشر أو البث والتوزيع، والتغطية الصحفية:

رصد المركز عدداً من الممارسات التي تنضوي تحت إطار انتهاك الحق في حرية تداول المعلومات وإشاعتها، والحق في النشر والتوزيع. ولا بد هنا من الإشارة إلى قرار وزارة الإعلام في الحكومة المقالة في غزة، القاضي بمنع الصحفيين من الوصول إلى المعلومات ومنعهم من تغطية الفعاليات الرسمية ما لم يحصلوا على "بطاقة الصحفي" الصادرة عنها، بدعوى تسهيل عمل الصحفيين، وتمكين الجهات المختصة من التفريق بين الصحفي وغيره, وذلك في يوم الأربعاء الموافق 2007/10/17. وتجدر الإشارة أن وزارة الإعلام الفلسطينية أصدرت هذا القرار في أعقاب تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وكان القرار قد جوبه بالرفض في حينه، كما جوبه بالرفض بعد أن أعادت الحكومة المقالة تفعيله. والجدير ذكره أن وزارة الإعلام في الحكومة المقالة لم تعلن عن سحب هذا القرار، ولكن المركز لمس تراجعاً على الأرض، بحيث لم تُعمل الوزارة قرارها وأتاحت للصحفيين تغطية الفعاليات الرسمية دون الحصول على البطاقة.

- احتجزت القوة التنفيذية "في حينه"، عند حوالي الساعة 8:15 من صباح اليوم الاثنين الموافق 2007/7/30 الصحف اليومية الثلاث (الحياة الجديدة، وصحيفة الأيام، وصحيفة القدس) التي تطبع في الضفة الغربية. وحسب تحقيقات المركز الميدانية، فإن حاجزاً للقوة التنفيذية يقع على بعد حوالي (500) متراً من معبر بيت حانون (إيرز) بالقرب من منطقة الجمارك على شارع صلاح الدين، أوقف السيارات الأربع التي تحمل أعداد الصحف الثلاث وموزعيها الرئيسين في قطاع غزة، ومن ثم أمر أحد أفراد القوة الموزعين وسائقي السيارت الترجل من سياراتهم وتركها، وعند سؤالهم عن السبب أجاب لأنكم تواصلون التهجم على حركة حماس ولا تكتبون عن إنجازاتها في قطاع غزة. وحضرت سيارتان من سيارات القوة التنفيذية اقتادت السيارات الأربع إلى مركز شرطة بيت حانون، وهناك أمروهم بتسليم مفاتيح السيارات وهواتفهم الشخصية، وسأل مدير المركز عن موزع صحيفة الأيام وأشار إلى خبر منشور على الصفحة الأولى من الصحيفة حول تصريحات القيادي إبراهيم أبو النجا وأنه تهجم على حركة حماس. ومن ثم أدخلوهم إلى غرفة وحينها سأل أحد الموزعين هل نحن محتجزين فكان الرد لا، ومكث الموزعون لمدة ساعتين داخل الغرفة ودون أن يسائلهم أحد. وعند حوالي الساعة 11:15 من صباح اليوم نفسه أعادوا لهم المفاتيح والهواتف واعتذروا عن تأخيرهم وإزعاجهم. وأفرج عن الصحف وتم توزيعها في اليوم نفسه حيث لم يتجاوز احتجازها الساعتين[20].
- منعت وزارة الإعلام في غزة بث برنامج خط أحمر، وذلك مساء الأربعاء الموافق 2007/8/1، من خلال رسالة وصلت إلى وكالة رامتان من وزارة الإعلام الفلسطينية، مفادها أن الوزارة ترجو شركة رامتان العلم

20 يذكر أن مسلحون يتبعون لأحد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في محافظات الضفة أقدموا على حرق جميع نسخ صحيفتي فلسطين والرسالة، اللتين تطبعا في مطبعة الأيام في مدينة رام الله، وتهديد أصحاب المطبعة بحرق مطبعتهم في حال استمرارها في طباعة الصحيفتين المذكورتين وذلك في صباح يوم الجمعة الموافق 15-6-2007.

والعمل على تعليق برنامج خط أحمر، الذي يعده الأستاذ حسن الكاشف، من خلال شركة رامتان لتلفزيون فلسطين. وعللت الوزارة قرارها (كون البرنامج يعد لتلفزيون فلسطين الرسمي من قطاع غزة، والذي مازال مصيره مرتبطاً بالحالة السياسية القائمة وخطوات ترتيب البيت الفلسطيني على أساس المفهوم الوطني العام، ووفق نصوص قانون المطبوعات والنشر لعام 1995. نأمل إجراءاتكم وتفهمكم مع تأكيدنا على عملكم الخاص بحرية بما لا يمس قوامة الحكومة على المؤسسات الإعلامية الرسمية).

- تعرض المصور الصحفي محمد الصوالحي مصور قناة أبو ظبي الفضائية للضرب المبرح على أيدي أفراد من الشرطة وذلك لمنعه من التقاط صور لأحداث مسيرة دعت لها قوى وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية وذلك عند حوالي الساعة 11:00 من صباح الاثنين الموافق 2007/8/13، أمام مقر المجلس التشريعي الفلسطيني. وقام أفراد الشرطة بدفع عدد من الصحفيين وتحذيرهم من مصادرة كاميراتهم الخاصة في حال التقطوا صوراً للاعتصام. ووفقا لتحقيقات المركز الميدانية فقد اعتدى أفراد من الشرطة على طاقم وكالة رامتان، وصادروا كاميرا، وشريطي تصوير.
- داهم أفراد من الشرطة مقر قناة العربية (MBC) الفضائية، الكائن في الطابق الثاني عشر من برج الشروق، وذلك عند حوالي الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الاثنين الموافق 2007/8/13، وأجبروا مديرة المكتب رهام عبد الكريم على تسليمهم كاميرا التصوير التي رصدت مجريات تفريق اعتصام دعت له فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في ساحة الجندي المجهول في وسط مدينة غزة. وقدد هدد أفراد الشرطة بتحطيم محتويات المكتب في حال أصرت عبد الكريم على رفض تسليم الكاميرا. وفيما بعد تمكنت عبد الكريم من استعادة الكاميرا إلا أن الشرطة استولت على شريط التسجيل والمواد المصورة.
- منعت الشرطة تحت تهديد السلاح الصحفي سامي أبو سالم مصور وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) من تغطية صلاة العراء، التي دعت لأدائها حركة فتح في مخيم جباليا شمال قطاع غزة. كما فحصت الكاميرا الخاصة به وصادرت بطاقة تعريفه الشخصية وبطاقته الصحفية, وذلك عند حوالي الساعة 11:30 من ظهر الجمعة الموافق 2007/9/7.
- منع الصحفيان عادل الزعنون, وسمير خليفة مراسلا تلفزيون فلسطين من التغطية الصحفية لصالح تلفزيون فلسطين والفضائية الفلسطينية، وحسب إفادة مشفوعة بالقسم صرَّح بها الزعنون للمركز فإنه تلقى اتصالاً هاتفياً من الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية في الحكومة المقالة في قطاع غزة، وذلك عند حوالي الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2008/3/4, يبلغه فيه بقرار منعه من التغطية الصحفية لصالح تلفزيون فلسطين. يشار إلى أن تلفزيون فلسطين معطل بكامل هيئته عن العمل أو البث من قطاع غزة, منذ الحسم العسكري الذي قامت به حركة حماس في غزة في 14 حزيران (يونيو) 2007.

اعتداءات على خلفية التعبير عن الرأي:

عمدت الشرطة الفلسطينية بمشاركة بعض المسلحين الذين يلبسون ملابس مدنية إلى ازالة رايات وشعارات حركة فتح عن أسطح منازل المواطنين, ضمن حملة شنتها في كافة محافظات قطاع غزة يوم الأحد الموافق 2007/12/30, أجبرت خلالها المواطنين على إزالة كل ما يشير إلى حركة فتح من رايات وشعارات عن منازلهم. واستمرت هذه الحملة على مدار اليوم حيث لوحظ حركة مكثفة لأفراد الشرطة الذين صادروا كل ما يتعلق برموز ورايات حركة فتح من الشوارع وعن أسطح المنازل، لمنعهم من الاحتفال بذكرى انطلاقة حركتهم.

يذكر أن هناك عدد الاعتداءات التي تأتي في هذا الإطار ولكنها وردت في عناوين أخرى في التقرير كالاعتقال والاختطاف، لأن حالة الوزير عمر الغول والصحفي منير أبو رزق انضوت في هذا الإطار سواء على خلفية مقالات رأي يكتبها الغول ويهاجم فيها حركة حماس، أو الأخبار التي تنقلها صحيفة الحياة اليومية.

انتهاكات حرية العمل الصحفي خلال الفترة من 2007/1/1 وحتى 2008/3/11

نوع الاعتداء	عدد الاعتداءات	عدد القتلى	عدد الجرحى
إطلاق نار	3	1	0
إعاقة تنقل، حركة	1	0	0
اعتداء على مؤسسة إعلامية	15	0	0
اعتداء على ممتلكات خاصة(منزل، سيارة)	1	0	0
اعتقال أو احتجاز	10	0	6
اختطاف	5	0	1
ضرب وإهانة	6	0	15
قتل، إصابة	2	3	0
مصادرة أو تحطيم معدات وأجهزة وبطاقات صحفية	6	0	5
أخرى	8	0	0
المجموع	**56**	**4**	**27**

الخلاصـــة

أظهر التقرير بوضوح المعاناة الكبيرة التي تكبدها الصحفيون والمؤسسات الإعلامية في قطاع غزة، والتي وضعتهم بين فكي كماشة طرفيها قوات الاحتلال من جهة والفللتان الأمني وغياب سيادة القانون والاقتتال الداخلي من جهة أخرى. فكان الصحفيون عرضة للجرائم الإسرائيلية التي استهدفتهم بالقتل والإعاقة، وكانت حالة الصحفي عماد غانم من الشواهد الفظة على تعمد قوات الاحتلال قتل الصحفيين وإصابتهم.

كما كانوا عرضة للانتهاكات الداخلية بعد أن شهدت وتيرة الانتهاكات الموجه ضد حرية الرأي والتعبير وحرية العمل الصحفي والإعلامي تصعيداً كمياً ونوعياً خلال العام الأخير 2007، وتراوحت هذه الانتهاكات بين القتل والخطف والضرب والإهانة والاعتقال ومصادرة المواد والمعدات الصحفية, بهدف منع وعرقلة وصولهم إلى الحدث لتغطيته وبثه للجمهور، أو لتخويفهم وثنيهم عن ممارسة عملهم، و إيصال المعلومات والحقائق للجمهور.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يؤكد على أن الممارسات الإسرائيلية تشكل انتهاكاً واضحاً لقواعد القانون الدولي من خلال استهدافها الصحفيين ومؤسساتهم ووسائل تنقلهم، بالرغم من وضوح الشارات التي تميزهم وتميز مركباتهم كصحفيين ومؤسسات إعلامية. وهنا تجدر الإشارة إلى المسئولية المضاعفة التي تتحملها قوات الاحتلال عن استهداف الصحفيين وغيرهم من المدنيين، بالنظر لما تمتلكه من وسائل تكنولوجية متطورة كوسائل الرؤية الليلية وبعيدة المدى، والقدرة على التصوير الدقيق الذي تقوم بها طائراتها ومناطيدها التجسسية لأهدافها، ما يجعلها تمتلك القدرة الكاملة على التمييز بين أهدافها. والأمر نفسه يثبت تعمد تلك القوات استهداف الصحفيين ومنعهم من نقل حقيقة ما ترتكبه من جرائم إلى العالم الخارجي، وليس أدل على ذلك من جريمة استهداف الصحفي عماد غانم.

ويؤكد المركز أن تلك الاعتداءات تشكل انتهاكاً لمعايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي أوردها التقرير، التي تكفل حرية الرأي والتعبير, وحرية العمل الصحفي كما تحمي الصحفيين بوصفهم مدنيين.
كما ينظر المركز ببالغ الخطورة للانتهاكات الفلسطينية الداخلية الموجهة ضد حرية الرأي والتعبير وحرية العمل الصحفي، التي بالإضافة إلى انتهاكها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان المشار إليها سابقاً، فتشكل انتهاكات واضحة للقانون الفلسطيني وتظهر بوضوح حالة غياب مبدأ سيادة القانون.
والمركز إذ يطالب المجتمع الدولي باتخاذ التدابير التي من شأنها وقف الانتهاكات الموجهة ضد حرية العمل الصحفي، وتوفير الحماية الدولية للصحفيين، والعمل على ملاحقة الإسرائيليين على ما ارتكبوه من جرائم ذهب ضحية بعضها صحفيون أجانب، فإن يشدد على أهمية التضامن الدولي بين الاتحادات والمنظمات الصحفية الإقليمية والدولية لفضح الممارسات الإسرائيلية التي ترقى لمستوى جرائم الحرب التي ذهب ضحيتها صحفيون في قطاع غزة.
كما يطالب المركز الأطراف الفلسطينية كافة سواء الحكومة وأجزتها الشرطية والأمنية أو الأحزاب السياسية، بالكف عن استهداف الصحفيين ووقف الممارسات التي من شأنها أن تحد من حرية الرأي والتعبير وحرية العمل الصحفي، أياً كان طابعها ومهما كانت مبرراتها التي لا تعدو كونها ذرائع لا علاقة لها بالقانون، وهي في الوقت نفسه تشكل معياراً يقاس به مدى احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان.

انتهى